جمال عبد الناصر

قراءة جديدة فى ذكراه الثلاثين

د . أسامة الغزالى حرب

جمال عبد الناصر

قراءة في ذكراه الثلاثين

د . أسامة الغزالي حرب

جمال عبد الناصر

قراءة جديدة في ذكراه الثلاثين

المؤلف : د. أسامة الغزالي حرب

الطبعة الأولى ٢٠٠١

الناشر: دار مصر المحروسة

المدير العام خالد زغلول

٣ ش البستان السعيد متفرع من ش طلعت حرب

- خلف مقهى ريش

ت - ٣٩٠٠٣٧١ فاكس - ٦٣٦٠٩٢٢

تصميم الغلاف : عمر عادل

الاخراج والتنفيذ: عاصم مراد

الصف: مدحت سليمان ، محمد يسرى ، مديحة زكريا

التجهيز وفصل الألوان : Egy graph

١/٢ ش فلسطين - الشطر التاسع - المعادى الجديدة

ت: ٥١٦١٠٦١ فاكس: ٥١٦١٣٦١

e-mail:egymisr@infinity.com.eg

رقم الإيداع : ٢٠٠١/٢٩٧٧

المقدمة

هذا الكتيب هو تجميع لخمس مقالات كتبتها فى جريدة الأهرام فى الفترة بين ٢٩ سبتمبر و١٨ ديسمبر عام ٢٠٠٠. لم يكن فى نيتى، عندما بدأت الكتابة، سوى أن أكتب مقالاً واحداً، بمناسبة مرور ثلاثين عاماً على وفاة جمال عبد الناصر. غير أننى بمجرد أن بدأت فى الكتابة، اكتشفت أن المسألة أهم وأعقد بكثير من مجرد كتابة مقال «مناسبات»! فالرجل موضوع الحديث «جمال عبد الناصر» ربما كان أهم شخصية فى تاريخ مصر والعرب فى القرن العشرين، ومع ذلك فإن اختلاف الرؤى حوله عميق الى درجة تجعله فى نظر فريق من الناس، وكما ذكرت فى المقال الأول، «نبياً أو نصف إله»، وفى نظر فريق آخر «آثماً، أو نصف شيطان»! وهذا الخلاف حول شخصية جمال عبد الناصر وحول تقييم أعماله، مايزال على أشده حتى بعد ثلاثين عاماً من وفاته! بحيث أن أغلب المواطنين المصريين الآن، ونحن فى بداية عام ٢٠٠١، والذين هم لم يعايشوا عبد الناصر مباشرة، واقعون فى تلك الحالة من الاستقطاب بين تبجيل جمال عبد الناصر وادانته!

ومع أن الخلاف حول تقييم القادة والزعماء من طراز ووزن جمال عبد الناصر يبدو أمراً منطقياً فى تاريخ الأمم والشعوب بوجه عام، إلا أن الأمر بالنسبة لنا فى مصر والعالم العربى، إزاء جمال عبد الناصر، وفى تلك المرحلة من تطورنا الاجتماعى والسياسى يبدو ذا مغزى أعمق، فنحن عندما نتحدث عن جمال عبد الناصر لا نتحدث عن زعيم له خصائصه الذاتية المتفردة، فقط، ولكن ماهو أهم من ذلك بكثير أننا نتحدث عن أسلوب للحكم، ونمط فى اتخاذ القرار، وعن سياسات اقتصادية واجتماعية، داخلية وخارجية، أثرت جذرياً فى تطور مصر، والوطن العربى بأسره، وماتزال الكثير من ملامحها وآثارها حاضرة بقوة فى كافة مظاهر حياتنا حتى الآن.

إن الفهم العلمى السليم لتلك الأساليب والسياسات، هو فقط ما يساعدنا

على أن تقيم جمال عبد الناصر وحكمه، تقييما موضوعيا.. ليس فقط لنحكم بشكل عادل ومتوازن على ماجرى فى مصر والوطن العربى، فى الخمسينيات والستينيات، وإنما أيضا. وذلك بالقطع هو الأجدى والأهم. لكى نحسن اختيار الرؤى والسياسات التى يتوجب علينا اتباعها لبناء مستقبل أفضل لمصر وللوطن العربى. ولا شك أننا مانزال فى مرحلة تأسيس، وحسم للاختيارات.. ولا شك أيضا أنها مرحلة طالت أكثر مما ينبغى!

واعتقادى أن ابناء جيلى ربما كانوا من أفضل من يستطيعون الاسهام فى تقديم ذلك التقييم «الموضوعى» لجمال عبد الناصر ودوره! فهذا الجيل هو الذى صنعته وشكلته ثورة جمال عبد الناصر!.. ولذلك فهو يتمثل، ويعى جيداً، ما أنجزه عبد الناصر فضلاً عن أنه يرتبط به نفسيا وعاطفيا! ولكنه أيضا نفس الجيل الذى زلزلته بقوة، وبقسوة، اخطاء وخطايا عبد الناصر التى كانت هزيمة يونيو ١٩٦٧ ذروتها (أو بالأحرى حضيضها!).

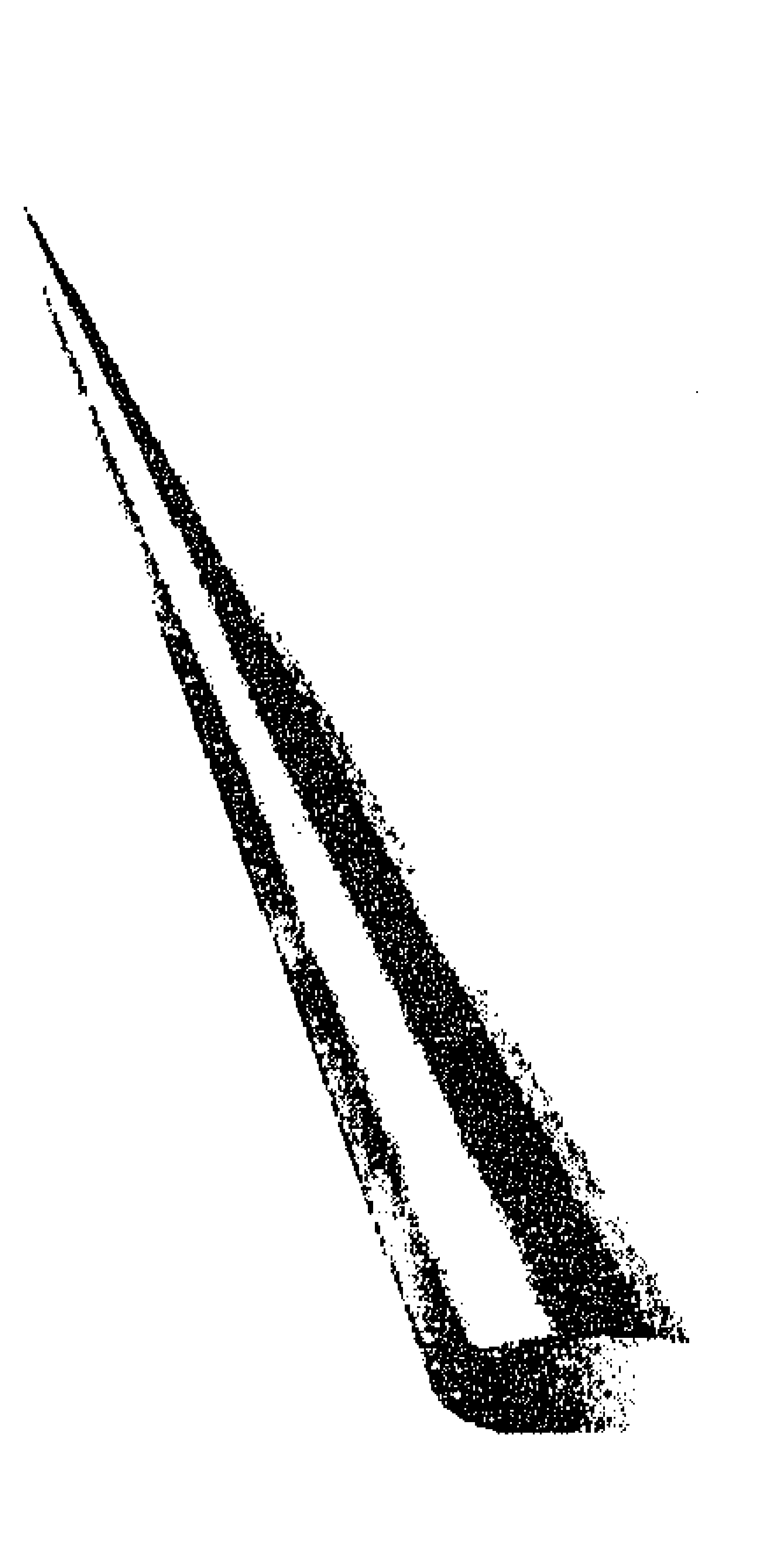
لم يكن غريبا إذن أن أحسست. عندما شرعت فى كتابة المقال الأول. بأهمية وعمق الموضوع. وإذا كنت قد كتبت تلك المقالات الخمس، التى تتناول جوانب مختلفة فى شخصية عبد الناصر وسياساته، فاننى أعتقد أنها لا تعدو أن تكون مجرد فاتحة لأعمال أخرى، أكثر عمقا وشمولا، وبداية أو مدخل لتقييم موضوعى لجمال عبد الناصر تحتاجه بقوة الأجيال الأحدث من رجالنا ونسائنا. ولقد شجعنى رد الفعل الطيب الذى استشعرته لنشر المقالات الخمس، على المبادرة بتجميعها فى ذلك الكتيب.. لتكون إسهاما فى وضع «جدول أعمال أولى» لنقاش جاد حول أفضل الخيارات لمستقبل مصر، ونحن على أعتاب القرن الواحد والعشرين.

أسامة الغزالى حرب

القاهرة فى: ١٤ يناير ٢٠٠١

الفصل الأول

ثلاثون عاما على رحيل جمال عبد الناصر



في صباح مثل ذلك اليوم، منذ ثلاثين عاما بالضبط، أى فى ٢٩ سبتمبر ١٩٧٠ (وكان يوم ثلاثاء!) صدرت الأهرام وفى صدر صفحتها الأولى، العنوان الرئيسى "الأسود" الذى لم ننسه قط : "عبد الناصر فى رحاب الله"! . لم تكن مصر قد نامت الليلة السابقة، بعد أن صدمت بنبأ الرحيل المفاجيء لجمال عبد الناصر، الذى تضمنه بيان مقتضب اذاعه أنور السادات فى الحادية عشر مساء الاثنين : "فقدت الجمهورية العربية المتحدة، وفقدت الأمة العربية، وفقدت الإنسانية كلها، رجلا من أغلى الرجال وأشجع الرجال وأخلص الرجال، وهو الرئيس جمال عبد الناصر، الذى جاد بأنفاسه الأخيرة فى الساعة السادسة والربع من مساء اليوم ٢٧ رجب ١٣٩٠ الموافق ٢٨ سبتمبر ١٩٧٠ ...". وكانت الصدمة مضاعفة لأبناء جيلى أو الأجيال الأصغر، الذين توحدت مصر - فى وعيهم - بزعامة جمال عبد الناصر. وأذكر أن رد الفعل المباشر لى فى ذلك الحين هو أن هرعت الى شرفة منزلنا العالية فى شبرا لأتامل أثر تلك الصاعقة متسائلا نفسى : كيف سوف تسير الحياة بدون عبد الناصر؟!

كنت فى ذلك الحين مجندا فى القوات المسلحة، ضمن حملة "المؤهلات العليا" الذين كان عليهم جميعا أن ينخرطوا فى الخدمة العسكرية عقب هزيمة ١٩٦٧، الى أن تتم المعركة المنشودة "لإزالة آثار العدوان". وكان علىَّ أن أذهب كالعادة - فى صباح اليوم التالى - الثلاثاء الى وحدتى العسكرية فى منشية البكرى! وعندما اكتشفت فى ذلك الصباح، وبعد ليلة حزينة طويلة مؤرقة، أن من المستحيل

تقريبا وجود وسيلة للمواصلات وسط الفوضى التي حدثت، شعرت بالارتياح : فقد كانت رغبتي عارمة فى أن أشارك وأندمج فى مئات الألوف من البشر الذين تدفقوا الى الشوارع يبكون عبد الناصر. وأخذت أقطع المسافة من شبرا الى منشية البكرى سيرا على الأقدام! وعلى طول الطريق، تقاطرت "الجماهير" التى طالما تحدث عنها عبد الناصر، والتى طالما هتفت له، ولكن لتغنى هذه المرة لحنا جنائزيا عبقريا مؤثرا، لا يعرف من ألفه ومن لحنه؟: "الوداع ياجمال ياحبيب الملايين .. الوداع .."! لحن كان ومضة برق خاطفة، حملته فى لحظة واحدة، الى كل أرجاء مصر!

ثلاثون عاما تفصل اليوم بيننا وبين تلك الساعات المشهودة فى تاريخ مصر الحديث ! وهى بالقطع فترة كافية تماما لأن يتوافر بعدها حد أدنى من توافق عام حول تقييم شخصية وأداء جمال عبد الناصر. ومع ذلك، فمما يؤسف له أن ذلك التوافق لم يحدث .. وحتى الآن هناك من يدافعون عن عبد الناصر وكأنه نبى أو نصف اله، وهناك من يهاجمون عبد الناصر وكأنه آثم أو نصف شيطان! وقد تكون هناك قلة قليلة تسعى للفهم الموضوعى المتوازن لعبد الناصر، والناصرية، ولثورة يوليو. ولكن المؤكد أن النسبة الغالبة من المصريين، ولنقل مثلا كل من هم فى سن الأربعين فما دونها، ممن لم يعيشوا فى عصر عبد الناصر، أو لم يعايشوه بشكل واع ..، يظلون مشتتين فى أفكارهم حول عبد الناصر، بين تلك التوجهات المتناقضة!

وربما يلفت النظر هنا، أن سيرة حياة عبد الناصر، وتقييم

شخصيته وأعماله، كانت موضوع عدد من الكتابات فى العالم الغربى، منذ الستينات وحتى اليوم (مثل كتب ناتنج، ولاكوتير، وفاتيكيوتس، ومانسفيلد، وديكمجيان، وبيكر، وجوردون، وورد، وويلكوك، ... الخ). وفى المقابل، يصعب القول أن كاتبا أو مفكرا عربيا قد توفر على هذا الموضوع وأعطاه ما يستحقه من تركيز واهتمام، بمن فيهم محمد حسنين هيكل، أقرب الكتاب والمثقفين الى قلب وعقل عبد الناصر.

وهكذا، فى حين شاءت الأقدار لسعد زغلول أن يكتب مفكر بحجم عباس العقاد سيرته مشيدا به بحرارة، ولأنور السادات أن يكتب كاتب بقامة محمد حسنين هيكل سيرته ناقدا له بقسوة، فإن عبد الناصر لم يقدر له هذا، ولا ذاك!

ولا يقصد بالتقييم الموضوعى المتوازن لجمال عبد الناصر، الاكتفاء بالقول بأن عبد الناصر، شأنه شأن أى إنسان، فضلا عن أى قائد أو زعيم بارز فى التاريخ، له انجازاته واخفاقاته، محاسنه ومساوئه ! فذلك حكم عام، لا يعنى شيئا بذاته! ولكن يقصد به التحليل العلمى للعوامل الوراثية والنفسية والاجتماعية والبيئية التى شكلت شخصية جمال عبد الناصر، والملامح أو الخصائص الأساسية لتلك الشخصية، والظروف العامة : مصريا، وإقليميا، ودوليا – التى أسهمت فى تشكيل تصوراته ومدركاته، وأثرت على قراراته. ثم التقييم الموضوعى لاختياراته الأساسية، والآثار الفعلية التى أحدثتها سواء فى المدى القصير أو البعيد، ثم ما بقى من هذا كله فى اللحظة الراهنة، وما يمكن استخلاصه من دروس وعبر.

إن تلك الجوانب الأساسية فى حياة وأعمال جمال عبد الناصر، تستحق أكبر قدر من العناية والدرس والاهتمام، وليس مجرد العبارات الإنشائية والإنفعالية، مدحاً أو قدحاً، ثناءً أو ذماً ! وبعبارة أخرى فإن باب الاجتهاد العلمى يجب أن يفتح على مصراعيه بلا عقد أو حساسيات، لفهم شخصية جمال عبد الناصر، وسبر أغوارها - من ناحية، وتحليل وتقييم اختياراته وقراراته - من ناحية أخرى.

موهبة السلطة :

غنى عن القول أن شخصية جمال عبد الناصر تأثرت فى تكوينها بالبيئة الاجتماعية التى نشأ فيها (أى الشرائح المتوسطة فى الطبقة الوسطى الحضرية بالأسكندرية والقاهرة) والظروف الأسرية الصعبة نسبيا، والمناخ السياسى المشبع بالمعارك السياسية بين المصريين والانجليز من ناحية، ومشاحنات الأحزاب السياسية بين بعضها البعض، وبينها وبين الملك - من ناحية أخرى. وأخيرا، عجز النظام الاجتماعى - السياسى عن استيعاب أبناء الطبقة الوسطى الصاعدة، الذين يعتمدون فى عيشتهم على مهاراتهم المهنية، وليس على ثروات موروثة.

غير أن هذه العوامل "الموضوعية"، التى اشترك فيها ليس فقط كل الضباط الأحرار، وإنما أيضا أغلب عناصر القوى الوطنية الأخرى فى ذلك الحين (الشرعية : مثل الوفد والأحزاب الوطنية، أو غير الشرعية : مثل الإخوان والشيوعيين) لا تفسر زعامة عبد الناصر، مثلما تفسرها موهبة السلطة لديه، أو ولعه بالسلطة،

وعبقريته في الوصول اليها والحفاظ عليها. ومع أن هذا العنصر يكاد أن يكون هو المفتاح الحاكم في شخصية عبد الناصر، إلا أن التقاليد الثقافية السائدة لدينا التي تصور السعي الى السلطة (أو القوة السياسية) باعتبارها "عيبا" لا يجوز نسبته الى كرام الرجال (!) جعلتنا نتغاضى عن هذا العنصر في تحليل شخصية عبد الناصر، أو المرور عليه بشكل مبهم أو عابر! وفي واقع الأمر، فقد ذكرت "الزعامة" والشخصية "الكاريزمية" باعتبارها صفات متفردة تجعل "الجماهير" تبجل القائد وتبايعه لقيادتها، فلا يملك سوى أن يمتثل لها، ويخضع لإرادتها! غير أنه يظل من الصحيح أن زعامة عبد الناصر وشخصيته الكاريزمية، تفسرها وتبررها أيضا قدراته الفذة في الوصول الى السلطة والحفاظ عليها!

ولاشك أن هناك الآن مجالا واسعا للبحث والاجتهاد للإجابة عن السؤال الأول هنا، وهو: ما هي العوامل والظروف التي جعلت ضابطا شابا في الجيش المصري، قوي الشخصية، يمتلك صفات القيادة والزعامة، في منتصف الأربعينيات من هذا القرن، يعتقد أن القضاء على مظاهر الضعف والفساد في مصر، واصلاح أوضاعها السياسية والاقتصادية، إنما يمكن أن يتم فقط من خلال عمل انقلابي، يسيطر به على الجيش ثم يطيح بالنظام السياسي باكمله؟

ليس هنا بالطبع مجال الإجابة عن هذا السؤال، ما يهمنا تحديدا هو أن جمال عبد الناصر، آمن بتلك الفكرة، وامتلك من الثقة بالنفس، ما جعله يؤمن بقدرته على تحقيقها، فأخذ يعمل بدأب ودهاء نادرين

على تنفيذها فى واقع شديد التعقيد، عظيم المخاطر !

وفى واقع الأمر، فإن موهبة القيادة لدى عبد الناصر، ما كان يمكن أن تمكنه من النجاح فى تكوين الضباط الأحرار، ما لم تكن قد توافرت معها مهارات أخرى، فى مقدمتها القدرة الفائقة على فهم الأشخاص، واختيارهم، والإحساس بإخلاصهم وولائهم وتقدير قدراتهم ومهاراتهم، ثم توظيفهم وفق تلك القدرات والمهارات. ثم القدرة الفائقة على العمل السرى، والتكيّف مع ما يستلزمه من كتمان وحذر، وتمويه وشك، بحيث يصبح أسلوبا معتادا للحياة اليومية، وليس إجراءا استثنائيا يتبع حسب الأحوال !

وزاد من فعالية ذلك كله عزوفه عن الظهور بصفة القائد أو الزعيم قبل الأوان ! ويلفت النظر ما تقرره كل الكتابات عن الضباط الأحرار، من أن شخصية "المحرك الأساسى" للتنظيم لم تكن واضحة حتى للقريبين منهم، غير أن ما هو أهم دلالة هنا، أن عبد الناصر – وقد سعى مع زملائه لأن يتصدر اللواء محمد نجيب حركتهم – لم يستعجل أبدا "الظهور" باعتباره القائد الحقيقى لحركة الضباط، مؤثرا العمل – بصبر ودأب – للإمساك بمفاتيح القوة الفعلية، وكسب الأنصار طوال ما يقرب من العام ونصف العام! لذلك، وعندما تفاقم الصراع على السلطة فى فبراير ومارس ١٩٥٤ كان من الطبيعى أن يفوز عبد الناصر، برغم كل التيارات المعاكسة التى كانت قد تراكمت ضد أغلبية الضباط الأحرار بزعامته.

البراجماتية:

طوال رحلته للوصول الى السلطة، ثم الحفاظ عليها، اتسم سلوك

عبد الناصر بسمتين واضحتين : أولهما، نزعة براجماتية (عملية) واضحة، تطرح جانبا - في مواجهة التحديات الحاسمة - التحفظات المثالية الساذجة. وثانيهما قدرة فائقة على المناورة والانسحاب التكتيكي قبل الهجوم الكاسح!

النزعة البراجماتية جعلت عبد الناصر الشاب، في بنائه لحركته، يتصل بكل القوى التي تشاركه الهدف. وينسق معها، ويستفيد منها، ولكنه يحرص دائما على أن يستقل عنها. قد يستخدمها .. ولكن لا يسمح لها أبدا بأن تستخدمه. يصدق هذا بشكل واضح على علاقة عبد الناصر بالإخوان، والشيوعيين. وفي كلا الحالتين اتصل بهم مباشرة في فترات قصيرة، ولكنه ظل دائما على صلة غير مباشرة بهم من خلال وسطاء من الضباط الأحرار، أو من معارفه المقربين. وفي لحظات الصدام، لم يتردد في تحجيمهم، بل والتنكيل بهم!

والنزعة "البراجماتية"، جعلته قبل ٢٣ يوليو، ثم في السنتين الأولتين بعدها، يؤجل صدامه مع القوى الأجنبية ذات الحضور الثقيل في المنطقة : الانجليز، والأمريكيين. كانت إحدى هواجسه الأساسية قبل الثورة، إمكانية تدخل الإنجليز ضد حركة الجيش، وبنى تقديراته على أنهم لن يفعلوا ذلك! وحرص - قبل الثورة، وبعدها أيضا - على علاقة طيبة مع الأمريكيين، الذين شجعوا البريطانيين على عدم التدخل، ورأوا في حركة الجيش - في التحليل الأخير - دافعا للاستقرار، واصلاح مفاسد النظام القديم، وحائلا دون انتشار الشيوعية !

والنزعة البراجماتية أيضا، جعلت عبد الناصر - في لحظات

الصراع الحاسمة من السلطة فى فبراير ومارس ١٩٥٤ - يدفع الأموال لتحريك المظاهرات العمالية التى خرجت تهتف ضد "الديمقراطية" وترفض عودة الضباط الى ثكناتهم، أو عودة الأحزاب الى لعبتها القديمة !

والمناورة !

غير أن المواهب "السلطوية" لعبد الناصر بدت أوضح ما تكون فى قدرته - وقت الأزمات - على المناورة، واستخدام أسلوب الانسحاب التكتيكى، بما يمكنه من إحكام السيطرة على الموقف الذى يواجهه. ومن الثابت أن عبدالناصر لجأ إلى أسلوب الانسحاب أو "الاستقالة" أكثر من مرة بين ١٩٥٢ و١٩٥٤ ليعيد تثبيت قيادته: تهديده بالاستقالة عند الاختلاف حول الموقف من تنازل الملك عن العرش فى ٢٦ يوليو ١٩٥٢، وعرضه الاستقالة فى اطار "لجنة قيادة" الضباط الأحرار بعد طرد الملك، وبروز محمد نجيب كقائد للحركة، وتهديده بالاستقاله فى اجتماع مجلس قيادة الثورة فى١١ فبراير ١٩٥٤ فى ذروة الصراع مع محمد نجيب.

ويتكامل مع هذا التكتيك، براعة فى اظهار "البديل الأسوأ" للاختيار الذى يرجحه، مثلما أورده خالد محى الدين من اصرار عبدالناصر - فى غمار أزمة مارس ١٩٥٤ أيضا - على المفاضلة بين إما أن تكون ديمقراطية مطلقة وتخل عن الثورة، أو أن تكون سياسة حزم واستمرار للثورة! أو ما أورده عبداللطيف البغدادى من تدبير عبدالناصر لستة انفجارات فى القاهرة فى وقت واحد فى نفس الفترة - مارس ١٩٥٤ - لاثارة مخاوف الناس من الاندفاع فى

طريق "الديمقراطية"!

في هذا السياق، لا يكون من قبيل التزيد أو المبالغة اعتبار استقالة عبدالناصر، عقب هزيمة يونيو ١٩٦٧ استمراراً لنفس التكتيك. والمسألة هنا أعقد بكثير من القول بأن عبدالناصر عندما استقال، لم يكن يناور بل كان ينوى الاستقالة بالفعل، وكان مستعداً لأن يحاكم! ففي تلك اللحظة العصيبة من تاريخ مصر، وتاريخ عبد الناصر، كان أمامه خياران : إما ترك منصب الرئاسة، وقبول أى شكل للمحاسبة على ما تم من تقصير، وإما أن يمنح فرصة لاعادة البناء، وتجاوز الهزيمة، بما يستلزمه ذلك من تفويض جديد وشامل من الشعب. وكانت أبسط وأقوى وسيلة لذلك، في ذروة لحظة الاحساس بالألم لدى الشعب كله، هي أن "يعرض" عبدالناصر استقالته، وأن يترك للشعب الاختيار! وانسانيا، وبتفكير وعقليه شخصية متحديه مثل عبدالناصر، يمكننا أن نتصور أن عبد الناصر كان يريد منحه الفرصة ليثأر لهزيمته، والقضاء على الفساد الذى سبب الهزيمة. ومن هنا نستطيع أيضا إن نفهم عودته لتكتيك فرض "البديل الأسوأ" عندما اقترح اسم "شمس بدران" ليحل محله، وفق رواية الاستاذ هيكل!

غير إنه، وبصرف النظر عن أية تفاصيل، نستطيع أن نقول الآن أن تلك الخطوة من عبدالناصر، أى عرضه التنحى فى ٩ يونيو ١٩٦٧، وما ترتب عليها من مظاهرات حاشدة ورفض شعبى كاسح، كانت تصرفاً عبقريا ترتب عليه - في ساعات قليلة - أن انتقل الشعب من حال إلى حال: من مشاعر الحزن والمهانة، إلى مشاعر

الصمود والاصرار على تجاوز الهزيمة.

وبعبارة أخرى فقد كان مقتضى الرسالة التى تضمنتها استقالة عبدالناصر، أنه مع التسليم بمسئوليته الكاملة عما حدث، فان رحيله سوف يعنى تحقيق الغرض الذى أراده الأعداء. وكان من الطبيعى أن يرفض الناس ذلك! وكان خروج الملايين إلى الشوارع فى ٩ و١٠ يونيو رد فعل تلقائى مباشر، انطوى على تفويض قوى مجدد لعبدالناصر، مكنه من أن يبدأ على الفور إجراء تغييرات شاملة فى القوات المسلحة وأجهزة الدولة، استعداداً لمعركة الثأر.

ويعنى ذلك أن من العبث الحديث عن خطط دبرتها الأجهزة لحشد الناس فى الشوارع فى ذلك الوقت. فلقد انطوت واقعة "التنحى" بذاتها، وبدون أى اضافه (!) على ذلك التخطيط الذكى، المحكم، المغامر!

نتائج لازمة:

إن التسليم بموهبة السلطة لدى عبدالناصر كمحور أساسى لشخصيته، تعنى أكثر من نتيجة تبدو واضحة تماماً فى سلوكه الشخصى، والعام :

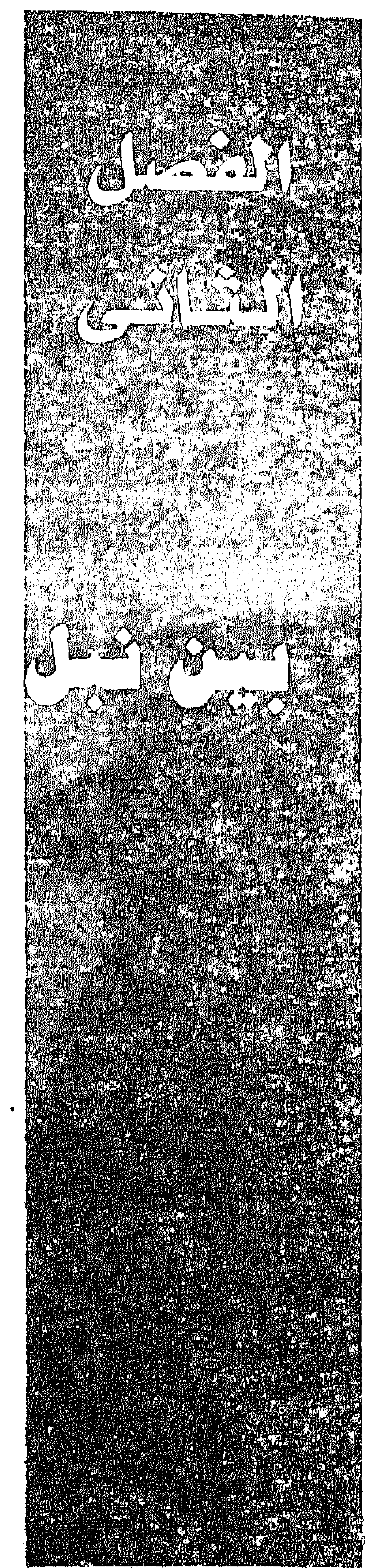
فمن العبث - بالنسبة لهذا الطراز من الرجال وفى حالة يتلك القوة التى يمثلها عبد الناصر - أن نتحدث بجدية عن فساد مالى، أو محاباه للأقارب، أو حتى ضعف إزاء النساء! ولم تكن هناك ادعاءات أشد سذاجة وسخفاً من الأقاويل التى شاعت عقب وفاة عبد الناصر، عن استيلائه على أموال أو شيكات! ذلك الطراز من الرجال، يعوضه

الشعور بالقوة السياسية، عن كافة المتع الأخرى فيكتفي بالخبز الجاف والجبن الأبيض طعاماً، وتسلية بضعة أفلام يشاهدها فى المساء، وتكفيه حياة أسرية هادئة !

وهذا الحرص على القوة السياسية، واحكام السيطرة على مفاتيحها، يفسر تغليب اعتبارات الثقة على اعتبارات الخبرة والكفاءة في اختيار بعض المعاونين. لقد كانت لذلك الاعتبار عواقب وخيمة فى حالة القوات المسلحة بالذات، عندما اختار عبدالناصر، صديقة الأقرب، عبدالحكيم عامر لقيادة الجيش، بعد أن قفز برتبته من صاغ (رائد) إلى لواء، ثم فريق، فمشير! وكان عبدالناصر نفسه، هو أول من دفع ثمن هذا الاختيار!

وهذا الحرص على القوة السياسية، هو الذى جعل عبدالناصر يتعامل بلا شفقة ولا مجاملة، مع منافسية السياسيين! ومحمد نجيب، ومصطفى النحاس ليسا إلا أبرز الأمثلة، ولكنهما ليسا كل الأمثلة!

عبدالناصر إذن لم يكن أسطورة (كما قال هيكل) ولم يكن نبياً ولا شيطاناً! كان انساناً موهوبا وطموحاً، كرّس ولعه بالقوة لتحقيق الأهداف التى حلم بها لمستقبل مصر، فأصاب واخطأ، وتلك قضية أخرى!



الفصل الثاني

بين نبل الأهداف وقصور الوسائل !

ليس الحكم على أداء وانجازات شخصية بوزن جمال عبد الناصر بالأمر السهل على الإطلاق ! وتزداد هذه الصعوبة، بل والحساسية، في ضوء المناخ الذى عادة ما يجر اليه النقاش حول عبد الناصر للانقسام بين مدافعين عنه ومهاجمين له، أو بين "محبين" أو "كارهين" له ! ومع ذلك، فإن مرور ثلاثين عاما على وفاة عبد الناصر لابد وأن تدفعنا - كما سبقت الإشارة - الى التقييم الموضوعى العلمى له، ولأدائه. تلك ضرورة حيوية، ليس فقط للفهم السليم لماضينا، وإنما أيضا - وذلك هو الأهم والأجدى - للاختيار الواعى والناضج لأولويات مستقبلنا !

لقد ركز المقال الأول على موهبة السلطة أو "الولع بالقوة السياسية" باعتبارها مفتاحا أساسيا حاكما، لا يمكن أن يخطئه أى محلل لشخصية عبد الناصر، ولكن ذلك لا يعنى - بداهة - أنها المفسر الوحيد لسلوكه، كما لا يعنى ذلك أن السلطة أو القوة السياسية كانت هدفا فى ذاتها لجمال عبد الناصر.، وكما جاء فى آخر سطور المقال فإنه - أى عبد الناصر - "كرس ولعه بالقوة لتحقيق الأهداف التى حلم بها لمستقبل مصر .. فاصاب، وأخطأ".

فى ضوء ذلك، يمكننا أن نفترض أن الانتماء الاجتماعى لجمال عبد الناصر، أى انتماؤه الى الشرائح الوسطى من الطبقة المتوسطة الحضرية، فى الأسكندرية ثم القاهرة، ذات الأصول "الصعيدية" البسيطة، أورثه نظرة عدم ارتياح للطبقات العليا من ملاك الأراضى فى الريف، وكبار الرأسماليين من رجال الصناعة والمال والتجارة فى المدن، وهى طبقات لم يندمج فيها عبد الناصر ولم يسع أبدا الى

مجاراتها في عاداتها أو سلوكياتها، حتي وهو في قمة السلطة ! وفي المقابل، لاشك أن عبد الناصر كان شديد الإحساس بحرمان ومعاناة الطبقات الدنيا، خاصة في الريف، من الفلاحين المعدمين وعمال التراحيل ..، ومع ذلك، فليس مصادفة أن الطبقة التي عبر عنها عبد الناصر بكل قوة وصدق، والتي كانت بالفعل أول من استفاد بكل منجزاته، كانت هي الطبقة التي انتمي اليها، أي الطبقة الوسطي .

يمكننا أيضا أن نفترض أن المهنة العسكرية (أو الجندية) لدي عبد الناصر، والتي ارتبطت بطبيعة تعليمه وثقافته، أورثته احتراما للانضباط والتخطيط، وتقديرا للقوة كعنصر للحسم والإنجاز وليس مجرد الكلام والشعارات التي تزخر بها الحياة "المدنية" أو "الملكية" !

ويمكننا أن نفترض أن جمال عبد الناصر (وقد انتمي الي الجيل الذي تبلور وعيه السياسي بين أوائل الثلاثينات وأوائل الأربعينات) قد تأثر بقوة بكل ظروف ووقائع كفاح مصر من أجل الاستقلال، وعلي وجه الخصوص معاهدة ١٩٣٦ وحادث ٤ فبراير ١٩٤٣. فاعلت في إدراكه قيمة الاستقلال، وأهمية الحفاظ علي الكرامة الوطنية في مواجهة المهانة التي يسببها الاحتلال الإنجليزي لمصر. وإذا كانت الفترة نفسها قد شهدت تزايد بروز القضية الفلسطينية، وأحداثها الدرامية المتوالية، فإن انخراط عبد الناصر في حرب ١٩٤٨ كان مدخله الحاسم الي ادراك عمق الرابطة المصرية العربية.

لقد تضافرت تلك العوامل، مع الشخصية القيادية لجمال عبد الناصر ومواهبه في الوصول للسلطة والحفاظ عليها، لتصنع منه

الزعيم الذى أضحى أول حاكم مصرى، لمصر المستقلة، منذ الغزو الفارسى الذى حطم آخر حكم الفراعنة عام ٥٢٥ ق.م.، أى بعد ما يقرب من ألفى وخمسمائة عام !

بهذه الصفة، ولأن الخيارات الأساسية لعبد الناصر، التى كانت محور التغيير "الثورى"، ماتزال موجودة بقوة فى بناء الدولة والمجتمع فى مصر المعاصرة .. فإن التقييم الموضوعى لتلك الخيارات، يضحى مطلبا ضروريا لتفسير أو تبرير التحولات التى حدثت فى تلك الخيارات بعد عبد الناصر تطويرا أو تعديلا أو حتى نكوصا كاملا منها. (وعلى سبيل المثال، فإن التوجه نحو تحرير الاقتصاد المصرى، ونحو اقتصاد السوق، يفترض أنه جاء، فى الجانب الأكبر منه، نتيجة لتعثر خيار الاقتصاد المركزى، المتمحور حول الدولة، الذى اتبعه عبد الناصر .. وهكذا).

غير أننا، ونحن نتناول ببعض التفصيل أهم خيارات عبد الناصر السياسية والاجتماعية والاقتصادية وكذلك على الصعيد الخارجى، يمكن أن نورد بعض الملاحظات حول الظروف الأساسية التى حكمت تلك الخيارات قبل إجراء أى تقييم موضوعى لها.

□ إن أول هذه الملاحظات، إنما تتعلق بالمفارقة الكبرى، والتى اتضحت منذ اليوم الأول لبروز عبد الناصر على رأس الثورة، بين بساطة ووضوح الأهداف المنشودة، وبين غموض الوسائل التى يمكن أن تتبع لتحقيق تلك الأهداف.

وفى واقع الأمر، ليس هناك ما يدعو لتصور أن عبد الناصر –

وقد بدأ التفكير فى تكوين التنظيم السرى للضباط الأحرار وهو فى أواخر العشرينات وأوائل الثلاثينات من عمره - كان يمتلك أكثر من مجرد أهداف وطنية عامة ضد مظاهر الظلم والفساد الاجتماعى والسياسي، وضد الاحتلال الإنجليزى. وبعبارة أخرى، - وكما وضح ذلك حسنين هيكل أكثر من مرة - فإن عبد الناصر (ومثله معظم الضباط الأحرار) كان يعرف ما يرفضه (الاستعمار، الاقطاع، الظلم الاجتماعى - الخ)، وكان لديه آمال معينة حول البديل لتلك الأوضاع المرفوضة ..، ولكن المؤكد أن عبد الناصير لم يكن يعرف كيف ينتقل من هذا الواقع المرفوض، إلى ذلك المستقبل المأمول. وبعبارة أخرى، فإن عبد الناصر لم تكن لديه "أيديولوجية"، أو "عقيدة سياسية" متكاملة ! وظل هكذا منذ قيام الثورة وحتى أوائل الستينات، عندما بدأت تتبلور لديه بعض الأفكار "الاشتراكية"، كما تجسدت فى ذلك الحين، فى "الميثاق الوطنى".

بل ويمكن القول أيضا أن عبد الناصر لم ينظر الى مسألة وجود نظرية أو أيديولوجية سياسية للنظام الجديد باعتبارها قضية حاسمة أو ذات أولوية متقدمة للسير على "طريق الثورة"، وظلت الحركة لديه حقيقة سابقة على الفكر، والانجاز الفعلى أمر أدعى للتركيز والاهتمام من التامل النظرى. وفى أكثر من مناسبة وصف عبد الناصر الأفراد الذين يهتمون بالمفاهيم والأفكار بأنهم يتفلسفون". ومثلما قال محمد حسنين هيكل أيضا، فإن عبد الناصر، كان من حين لآخر يعقد جلسات يحضرها البعض وكان يسميها "جلسات الفلسفات" !

لم يكن غريبا إذن أن التطبيق، أى الإجراءات السياسية المحددة التي كان يتخذها عبد الناصر. كانت لا تسبقها سوى توجهات عامة، أما محاولة البحث عن تأصيل نظرى فكانت تالية للتطبيق. يصدق هذا مثلا على التنظيمين السياسيين الأولين اللذين بناهما عبد الناصر : هيئة التحرير ثم الاتحاد القومي، حيث تلت كل تنظيم منهم محاولة "لتنظير" فكرته ودوره. وإذا كان بناء الاتحاد الاشتراكى قد جاء - عكس سابقيه - تاليا لصدور الميثاق، ومحاولا التعبير عما فيه من أفكار، إلا أن الأهم من ذلك هو أن صدور القوانين الاشتراكية وتنفيذها في يوليو ١٩٦١ كان سابقا - كما هو معروف - لصدور الميثاق، ولطرح أى أفكار اشتراكية متكاملة !

لذلك، كان من الطبيعي أن غالبية الدراسات التى تناولت الحقبة الناصرية إنما أجمعت على الطابع "التجريبى" لها، وهو ما أطلق عليه عبد الناصر نفسه منهج التجربة والخطأ". ووفقا لهذا "المنهج" فإن كثيرا من التطورات الهامة كانت تتم - بالأساس - كرد فعل لإخفاق أو تعثر معين، حدث بالفعل وفرض نتائجه كأمر واقع، يحتم الاستجابة له، وليس نتيجة لدراسة الواقع ونقده، كهدف فى حد ذاته. وربما كان تطور بناء التنظيم السياسى الرئيس الذى بناه عبد الناصر، أى الاتحاد الاشتراكى، فى مقدمة الأمثلة الدالة على ذلك. فمع أن إنشاء الاتحاد الاشتراكى عام ١٩٦٢ وإعادة بنائه عام ١٩٦٨ جاء كل منهما فى أعقاب اقرار وثيقة فكرية هامة، أى الميثاق ثم بيان ٣٠ مارس، على التوالي، إلا أن الحقيقة الأهم من ذلك هى أن كلا من هذين التطورين (أى الميثاق وبناء الاتحاد

الاشتراكى، ثم بيان ٣٠ مارس وإعادة بناء الاتحاد الاشتراكى) جاء كرد فعل لاخفاق خطير تعرض له عبد الناصر، تمثل أولا فى الانفصال السورى عام ١٩٦١، وثانيا فى هزيمة يونيو ١٩٦٧.

ويعني ذلك كله، أن من المهم كثيرا التفرقة بين "نوايا" عبد الناصر، وآماله، وبين وسائله وقدراته لتحقيق تلك النوايا والآمال. وليس هناك شك فى نبل نوايا ومقاصد عبد الناصر، بل أن جانبا هاما من جاذبيته الجماهيرية ارتبطت باستشعار المواطن العادى فى مصر، والعالم العربى كله بأن عبد الناصر، متعاطف ومتفهم لمشاكله، معبر بصدق عن تطلعاته وآماله. غير أن تقييم أى سياسى، أو زعيم بارز، لا يمكن أن يتم فقط بناء على نواياه الطيبة لشعبه، وإنما - وذلك هو الأهم - على وعيه بوسائل تحقيق تلك الآمال، وقدرته على على تحقيقها!

□ الملاحظة الثانية، أنه من المهم أن نفرق - لدى تقييم أعمال أى زعيم سياسى، خاصة فى وزن جمال عبد الناصر - بين ما أنجزه على المدى القصير، وبين آثار أعماله على المدى البعيد، حتى بعد اختفائه أو ابتعاده عن السلطة. وهذه مسألة منطقية تتعلق بالقياس الموضوعى لآثار القرارات السياسية الكبرى، وآثار السياسات العامة.

فلا يمكن مثلا الحكم على نتائج تطبيق سياسة جديدة فى التعليم إلا بعد مرور وقت كاف من ظهور الأجيال التى نشأت فى ظل تلك السياسة، ولا على نتائج تطبيق سياسة صحية جديدة إلا بعد اتاحة الفرصة لبناء المستشفيات، وتخريج الأطباء، وتنفيذ السياسة

الجديدة ثم قياس آثارها بعد ذلك على صحة المواطنين .. وهكذا.

وليس حكم جمال عبد الناصر استثناء من هذه القاعدة. فلقد تولى عبد الناصر مقاليد الأمور فعليا في مصر بدءا من ١٩٥٤ وانتخب رئيسا للجمهورية عام ١٩٥٦، الى أن توفي في سبتمبر ١٩٧٠. ويعني ذلك أولا أن كثيرا من وقائع أو منجزات أو اخفاقات الحياة العامة في مصر (ولنقل مثلا في النصف الثاني من الخمسينات وأوائل الستينات) لا يمكن نسبتها الى عبد الناصر فقط، وإنما أسهمت في تشكيلها أوضاع وسياسات ما قبل الثورة. ويعني ذلك ثانيا أن كثيرا من منجزات أو اخفاقات الحياة العامة في مصر في السبعينات، بعد وفاة عبد الناصر، تجد كثيرا من تفسيرها في فترة حكم عبد الناصر، وقراراته وسياساته ! يؤدى تطبيق هذه القاعدة الى نتائج إيجابية، وأخرى سلبية بالنسبة لعبد الناصر. على الصعيد الإيجابي، فإن بناء السد العالي (الذى يقع بلا أدنى شك على رأس منجزات عبد الناصر) لم تظهر آثاره الإيجابية بشكل كامل إلا بعد وفاة عبد الناصر نفسه ..، فالكهرباء، وزيادة الرقعة الزراعية، وكبح فيضان النيل أو تعويض قلة مياهه .. أمور تسجل على المدى الطويل .. وليس في سنوات حكم عبد الناصر.

ومثال آخر لا يقل أهمية ! فمما لاشك فيه أن نصر أكتوبر ١٩٧٣ إنما تم وفق القرار الذي اتخذه بشجاعة وكفاءة نادرة، أنور السادات. ومع ذلك لا يمكن أن ننكر أيضا أن مصر دخلت حرب أكتوبر بمنجزات تمت في عهد عبد الناصر، وإجراءات بدأت على يديه : إعادة بناء القوات المسلحة - كبار الضباط الذين تلقوا

تعليمهم وتدريبهم الخارجى فى عهد عبد الناصر - جنود المؤهلات العليا الذين تخرجوا من الجامعات فى الستينات، ووحدات القطاع العام التى شيدت المنشآت الدفاعية وتحصينات الصواريخ ... الخ.

غير أن الصورة تبدو سلبية، فى ميادين أخرى ! فبالرغم من الانجازات التى تمتع بها الشعب المصرى وقت حكم عبد الناصر، نتيجة الآثار المباشرة لكثير من القرارات الاجتماعية والاقتصادية ما لبث أن ظهرت آثارها السلبية الفادحة في العقود والأجيال التالية ! فالتأميمات وبناء القطاع العام التى استمتع الشعب بثمارها فى الستينات، ما لبثت أن ظهرت آثارها السلبية مع ترهل القطاع العام، وتمكن البيروقراطية منه. وربما تبدو النتائج السلبية أكثر وضوحا فى مثال السياسة السكانية، ففى أيام عبد الناصر، استمتعت الطبقات الوسطى بالذات بتخفيض ايجارات المساكن فى المدن، والقضاء على ظاهرة "خلو الرجل" بالترهيب الإدارى والأمنى .. ولكن عيوب هذه السياسة لم تظهر إلا بعد ذلك، حينما أحجم القادرون عن بناء المساكن ! ولم تستطع الحكومة وحدها مواجهة الطلب عليها، مما نجمت عنه - بعد عهد عبد الناصر - واحدة من أسوأ أزمات السكن فى مصر، وماتزال بعض تداعياتها قائمة حتى الآن !

والواقع هنا، أن عبد الناصر، وقد عاب - فى الميثاق - على تجارب أخرى للتقدم (قاصدا التجربة السوفيتية) أنها "حققت أهدافها .. تحت ضغط تطبيقات مذهبية مضت الى حد التضحية الكاملة بأجيال حية ، فى سبيل أجيال لم تطرق بعد أبواب الحياة"

. فإن عددا من سياساته - على العكس - حققت الرخاء للأجيال الحية التي عاصرته، على حساب الأجيال التي طرقت الحياة بعد ذلك !

الملاحظة الثالثة، أن القوة المحركة للتغيير السياسي والاجتماعي في عهد عبد الناصر تمثلت أساسا في شخصيته هو، باعتباره الرئيس القائد والزعيم، يدعمه جهاز الدولة أو بيروقراطية الدولة. ولسنا هنا بحاجة الى اثبات محورية دور عبد الناصر، ودوره المركزي الكاسح في نظامه السياسي، ولكن ما يمكن التذكير به هنا - اضافة الى ذلك - هو حقيقة التضخم الهائل في جهاز الدولة ووحداته البيروقراطية بشكل لم يسبق له مثيل قبلها. وبعد أن كانت البيروقراطية المصرية تضم عشرات من الوحدات عند قيام الثورة، أصبحت عند بداية السبعينات تضم ١٦٠٠ وحدة منها ٢٩ وزارة، و ٥٠ هيئة عامة، و ٤٦ مؤسسة عامة و ٣٨١ شركة عامة، وست أجهزة مستقلة، فضلا عن ١٢٠ مجلس حضري، و ١٠٠٠ مجلس قروي ! وزاد العاملون بالجهاز الحكومي من ٣٥٠ ألف موظف عند قيام الثورة الى مليون ومائتي ألف عند نهاية الستينات، وأصبحت البيروقراطية العامة مجال التوظف لـ ٦٠٪ من الخريجين!

وبعبارة أخرى، وفي حين تحدث عبد الناصر كثيرا عن الجماهير، وعن الشعب القائد والشعب المعلم، وفي حين رددت أجهزة الإعلام والدعاية هذه الكلمات والمفاهيم في شعارات وأغنيات وأناشيد عاطفية ومؤثرة، فإن القوة الحقيقية كانت - بعد عبد الناصر

شخصيا - في الأجهزة البيروقراطية بكل اشكالها " بيروقراطية أمنية، وبيروقراطية إعلامية، وبيروقراطية سياسية (أي كوادر وقيادات التنظيم السياسي الواحد الاتحاد الاشتراكي) وبيروقراطية اقتصادية (في مؤسسات وشركات القطاع العام) .. كل هذا فضلا عن البيروقراطية العامة والتكنوقراطية المتضخمة المشار اليها ! ولذلك فإن أغلب دارسي التجربة الناصرية استخلصوا من ذلك أن مصر عبد الناصر - أصبحت نظاما سياسيا ذا طابع اداري واضح، فهو نظام يستهدف الترتيب والتوحيد والتجميع ولا يستريح للاختلاف والتمايز والتناقض (فكريا كان أم طبقيا أم مؤسسيا) ، وتبنت مصر نموذجا "غير سياسي" للتنمية أو استراتيجية "تنظيمية" تستأنس الهياكل الإدارية أكثر من أن تطمئن للأفراد والجماعات. ترفض القلق و عدم الوضوح، وتسعى نحو أحكام قاطعة فيها يقين التفرقة التي لا تتردد بين الأبيض والأسود، الطيب والشرير، المقبول والمعيب.

في ضوء تلك الملاحظات أو السمات العامة للأداء السياسي لجمال عبد الناصر، نستطيع - بشكل أكثر وضوحا ودقة - أن نقيم خياراته الكبرى السياسية والاقتصادية والاجتماعية، الداخلية والخارجية.

الفصل الثالث

عبد الناصر وقضية الديمقراطية

ابتداء، وحتى يكون حديثنا واضحا ومحددا، علينا أن نحدد أولا ما نقصده بـ "الديمقراطية"! فبالرغم من وجود العديد من النظريات، ومئات بل آلاف الكتب والمؤلفات حول "الديمقراطية"، إلا أنه يظل أن جوهر الديمقراطية وفكرتها المحورية هي أنها نظام للحكم، هدفه ومثله الأعلى، أن يكون الحكم للشعب (أى لغالبيته الساحقة، وليس لأقلية فيه أو لفرد واحد)، ووسائله لتحقيق ذلك الهدف عديدة، على رأسها : اختيار رئيس الدولة، وأعضاء الهيئة التشريعية (البرلمان) من خلال انتخابات عامة دورية، واحترام الدستور والقانون، وكفالة الحريات السياسية (تكوين الأحزاب والجمعيات السياسية) والحريات العامة وحقوق الإنسان (حرية التعبير، والاعتقاد، والتنقل .. الخ) والفصل بين السلطات، والتوازن بينها. النقطة المحورية فى هذا التعريف للديمقراطية هو ارتباط وسائلها بهدفها وجودا وعدما ! فلا معنى للحديث عن الديمقراطية وحكم الشعب بدون انتخابات حرة، أو فصل بين السلطات، أو توافر للحريات السياسية !

فى ضوء ذلك، نستطيع أن نحلل خيارات عبد الناصر بشأن حكم مصر، ونظامها السياسي، ومدى اقترابه أو ابتعاده عن "الديمقراطية"، وقد أضحى أول ابن لها، يتمكن – فعليا – من إحكام قبضته على مقاليد السلطة فيها.

إن أول ما يلفت النظر هنا، هو تباين ملفت، بين حقيقة أن أحد مبادىء الثورة الستة، التى أعلنتها منذ يومها الأول كان هو "إقامة حياة ديمقراطية سليمة"، وبين أن كتاب "فلسفة الثورة"، الذى

تضمن الأفكار الأولى لجمال عبد الناصر حول تقديره لمستقبل مصر، لم يتضمن مجرد ذكر لكلمة "الديمقراطية" ولو لمرة واحدة ! غير أن هذا التباين يمكن أن يفسر بأن "المبادىء الستة" لخصت القضايا الأساسية التى شغلت الضباط الأحرار، كمجموعة متنوعة المشارب والاتجاهات، فى حين أن "فلسفة الثورة" كان تعبيرا عن أفكار عبد الناصر فقط، مما يبدو، معه أن "الديمقراطية" لم تكن ذات أولوية فيها، على الأقل فى تلك المرحلة الأولى من الثورة. وعندما فرق عبد الناصر فى "فلسفة الثورة" بين الثورة السياسية و "الثورة الاجتماعية"، فإنه حدد الثورة السياسية بأنها أن يسترد الشعب "حقه فى حكم نفسه بنفسه من يد طاغية فرض عليه، أو من جيش معتد أقام فى أرضه دون رضاه". ثم لم يترك مجالا للشك بعد ذلك فى أن الثورة السياسية تعنى بالأساس تحقيق الاستقلال عن السيطرة الأجنبية (وهو ما يتطلب وحدة الأمة كلها)، ثم القضاء على مظاهر "الفساد" فى الحياة السياسية. ولكن بعد مرور ما يقرب من عشر سنوات - فى ١٩٦٢ - صدر "الميثاق" متضمنا بابا بكامله عن "الديمقراطية السليمة" أدان فيه عبد الناصر الديمقراطية الليبرالية باعتبارها ديمقراطية مزيفة، و "ديمقراطية الواجهات الدستورية"، على اعتبار أنه "لا معنى للديمقراطية السياسية .. من غير الديمقراطية الاقتصادية" وأن حرية التصويت من غير حرية لقمة العيش وضماناتها، تفقد كل قيمة وتصبح خديعة مضللة للشعب". أما المؤسسات والآليات التى يمكن أن تتحقق من خلالها تلك الديمقراطية فقد حددها الميثاق فى "الاتحاد الاشتراكى العربى"

الذى وصف بأنه "السلطة الممثلة للشعب، والدافعة لإمكانيات الثورة، والحارسة على قيم الديمقراطية السليمة". فضلا عن المجالس الشعبية المنتخبة، وكذلك التنظيمات الشعبية خاصة : التعاونية والنقابية".

عبد الناصر - إذن - رفض، وبشكل حاسم لاشك فيه ، نمط الديمقراطية التى سادت مصر قبل ١٩٥٢، باعتبارها "خديعة كبرى وديمقراطية مزيفة" وقعت فيها مصر بعد ثورة ١٩١٩. فهل استطاع أن يقيم ديمقراطية "حقيقية" بديلة ؟ وهل كان زعيما ديمقراطيا أم كان ديكتاتوريا ؟ إن حجر الزاوية للإجابة عن هذا السؤال، تتمثل فى الحقيقة التى حكمت موقف عبد الناصر من كافة القضايا الكبرى فى حكم مصر، وخياراته بشأنها، وهى أنه كان يعرف جيدا، بل ويؤمن إيمانا عميقا بالهدف أو المقصد النبيل المطلوب تحقيقه، أما كيفية انجازه والوصول اليه فكانت دائما قضية أخرى !

لقد وعى عبد الناصر أن غرض الديمقراطية هو أن يحكم الشعب نفسه بنفسه، وأكد فى الميثاق أن الديمقراطية "هى توكيد السيادة للشعب، ووضع السلطة كلها فى يده، وتكريسها لتحقيق أهدافه". وحاول عبد الناصر أن يحقق هذا الهدف بسلوكه، وبطريقته الخاصة، كما حاول العديد من المتحمسين لعبد الناصر أن يفسروا الملامح "الديمقراطية" لحكمه. فمن المؤكد أن عبد الناصر، وقد نبت من قلب "الشعب" : أصوله من الصعيد، وترعرع فى قلب الطبقة الوسطى الحضرية فى الأسكندرية والقاهرة، لم يكن فقط مستوعبا لكل آمال الشعب وآلامه، وإنما كانت له أيضا حساسية فائقة

"لنبض الجماهير" - وفق التعبير الذى شاع ! وبتاثير الحماس الشعبى الجارف الذى كان يغمره دوما عند الالتقاء بالناس فى خطبه أو المناسبات العامة، كان عبد الناصر يؤمن ليس فقط بأن "الجماهير" تؤيده، بل أيضا بانه يعبر عنها تعبيرا صادقا. وفوق ذلك، فقد عرف عن عبد الناصر استشارته لذوى الخبرة، واستئناسه بالآراء قبل اتخاذ قراراته، فضلا عن اهتمام مكتبه بالرد على رسائل وشكاوى المواطنين العاديين بلا أى تمييز أو استثناء. ولم يعرف عن عبد الناصر محاباه أو محسوبية لأقارب أو معارف أو أصدقاء، فضلا عن عزوفه عن أى امتيازات مالية أو مادية له أو لأسرته، أو أى مظاهر للترف، أو الأبهة، أو التميز الاجتماعى. تلك حقائق أولية يعرفها كل الذين عرفوا عبد الناصر، وعايشوه، وأسرته، عن قرب ! وإلى جانب ذلك هناك أمثلة لمناسبات (لاشك أن أهمها على الإطلاق كانت جلسات اللجنة التحضيرية "للمؤتمر الوطنى للقوى الشعبية" فى نوفمبر وديسمبر ١٩٦١) شهدت حوارا مفتوحا وجريئا حول كافة القضايا تقريبا !

ولكن، هل تكفى هذه المظاهر، الحقيقية والإيجابية، لوصف عبد الناصر بأنه كان زعيما ديمقراطيا، وأن حكمه كان ديمقراطيا على أساس أنه كان يحقق "روح الديمقراطية" وهدفها، أى : التعبير عن الشعب، والإحساس بمطالب الشعب؟ وإذا كان الأمر كذلك، فلماذا تصر الانسيكلوبيديا البريطانية (أشهر وأهم المراجع الموسوعية) على أن تضع عبد الناصر ضمن أهم زعماء الديكتاتورية فى القرن العشرين، جنبا إلى جنب مع : أتاتورك، وموسولينى، وهتلر،

وستالين، وفرانكو، وماوتسي تونج، وخوان بيرون، وتيتو، وسوكارنو، ونكروما، وشارك ديجول ؟

الواقع أن الذين يحبون عبد الناصر، يكرهون إطلاق صفة (الديكتاتور) عليه ! وفي الحوار القديم الذى أجراه فؤاد مطر مع محمد حسنين هيكل في سبتمبر ١٩٧٤، ونشر فى ١٩٧٥ رفض هيكل وصف عبد الناصر بأنه ديكتاتور، على أساس أن الديكتاتور "رجل يحكم بإرادته غير آخذ في الاعتبار رغبة الجماهير ومصالحها" أما جمال عبد الناصر "فكانت لديه القدرة على تحسس الإرادة الشعبية" وكان "يعبر عن رغبة شعبية دفينة". وأن عبد الناصر "لم يكن يستهدف تدعيم سلطته أو حماية مصالحه، لأنه كان حريصا على ألا يملك شيئا ..". وتلك هى وجهة النظر الشائعة للدفاع عن "ديمقراطية" عبد الناصر، ونفى ديكتاتوريته. ولكن الواقع هو أن الديكتاتور عادة ما يتحدث باسم الجماهير، بل ويؤمن ويعلن أنه يعبر عنها ! والأمثلة المشار اليها آنفا، هى لزعماء أيدتهم شعوبهم وصفقت لهم بجنون، بمن فى ذلك هتلر وموسوليني وفرانكو ! وأغلبهم أيضا لم تكن له ثروات هائلة، أو مطامع خاصة ! بل إن كثيرا من القادة الديكتاتوريين يضرب بهم المثل فى التقشف والنزاهة الشخصية والحياة الصارمة، البعيدة عن محاباة الأقارب أو الأصدقاء !

ذلك كله شىء، والديمقراطية شىء آخر تماما ! ووصف قائد أو زعيم بأنه "ديمقراطي" ، لمجرد أنه يحس بشعبه، ويشعر بآماله وآلامه، ويعزف عن المطامع المالية والمادية ، ويستشير رجاله. يشبه

وصف شخص ما بانه "مسلم" لمجرد أنه طيب الخلق، حي الضمير، مستقيم السلوك، ولكنه لا يعرف الشهادة، ولا الصلاة ولا الصوم ولا الزكاة، ولا الحج حتى لو استطاع اليه سبيلا ! إن الديمقراطية مثل أى "مذهب" و "نظام" سياسى، ترتبط وجودا وعدما بمجموعة من التشريعات والمؤسسات، ومجموعة من الآليات والإجراءات والممارسات التى يلتزم بها الحاكمون والمحكومون معا، ويستحيل بدونها أن يتحقق ـ فعليا، وبشكل مستقر دائم – حكم الشعب لنفسه ! وبهذا المعنى، يستحيل وصف حكم عبد الناصر بانه كان حكما ديمقراطيا!

فبالرغم من أن طرد فاروق من مصر برر بـ "عبثه بالدستور، وامتهانه لإرادة الشعب"، إلا أن المؤكد أن عبد الناصر لم يشأ أبدا وجود دستور ديمقراطى حقيقى طوال فترة حكمه. وبعد أن أعلن محمد نجيب فى ١٠ ديسمبر ١٩٥٢ (باسم الشعب !) سقوط دستور ١٩٢٣، اكتفى فى ١٠ فبراير ١٩٥٣ بإعلان دستورى مؤقت، ألغى وجود السلطة التشريعية أصلا، وأناطها بمجلس الوزراء.

وعندما قدمت اللجنة التى شكلت فى يناير ١٩٥٣ برئاسة على ماهر مشروعا بدستور جديد، فى عام ١٩٥٤، متضمنا مبادىء ديمقراطية حقيقية .. أهمل عبد الناصر هذا المشروع تماما ! وفى ظل هذا الغياب للدستور، تشكلت المحاكم الاستثنائية (محكمة الغدر، ومحكمة الثورة) التى حاكمت رجال العهد القديم ! وفى عام ١٩٥٦ صدر دستور ١٩٥٦ الذى وصف بحق بأنه كان "خطوة إلى الخلف فى طريق الديمقراطية، حيث ركز السلطات فى يد رئيس

الجمهورية، وربط بين الدستور والتنظيم السياسي (الاتحاد القومى) الذى جعل له حق الموافقة على قبول الترشيح للبرلمان، وأنهى الخط المميز بين السلطة التشريعية والتنفيذية" . ومع ذلك، فقد توقف العمل بهذا الدستور في فبراير ١٩٥٨ بقيام الوحدة مع سوريا، ليحل محله دستور ١٩٥٨ المؤقت، الذى كان هو أيضا " خطوة أخرى للخلف في طريق الديمقراطية" ! ولكن هذا بدوره سقط عقب الانفصال، ليصدر بعده "اعلان دستورى" في سبتمبر ١٩٦٢ مؤكدا على الدور المركزى لرئيس الجمهورية في النظام السياسي، ثم حل محله (في مارس ١٩٦٤) دستور ١٩٦٤ المؤقت، الذى حمل كافة السمات "اللاديمقراطية" وعلى رأسها السلطات الهائلة والمتضخمة لرئيس الجمهورية على حساب أى سلطات أو مؤسسات أخرى ! وفي واقع الأمر، فإن السمة "المؤقتة" ظلت ملازمة لكل الدساتير في ظل عبد الناصر.

وإذا كان النظام الديمقراطى يقوم على وجود أحزاب متعددة، فإن عبد الناصر رفض الأحزاب أصلا ، ورأى أنها مجرد واجهات لقوى طبقية، ومصدر لفرقة الأمة وتشتتها، وتؤول الى مجرد احتكار الأقلية للعمل السياسي. وحفلت خطب عبد الناصر بالإشارة الى أن الحزبية تعوق أى انجاز اقتصادى أو اجتماعى، وأن الأحزاب وسيلة للفساد، ومطية للتدخل الأجنبى. وفي أكثر من مرة قال عبد الناصر أنه إذا سمح بقيام الأحزاب : "فسوف يظهر حزب رجعى عميل للغرب، وحزب يسارى عميل للاتحاد السوفيتي، وتضيع بذلك المصالح القومية" ! وقد كرر عبد الناصر كثيرا فكرة تبعية أو عمالة

الأحزاب، بالرغم من أنها لا تستند الى أى دليل قوى من تجربة ما قبل ١٩٥٢، ولذلك عندما تحدث في خطاب له فى يوليو ١٩٥٩ عن الأحزاب العميلة في التاريخ المصرى، لم يجد أمثلة سوى حزبى "الاتحاد" و "الشعب" اللذين قاما بدعم وتاييد الملك، ولم يكن لهما أى ثقل فى الحياة الساسية قبل ١٩٥٢!!

وإذا كان النظام الديمقراطي يفترض وجود هيئة تشريعية (برلمان) مستقلة عن السلطة التنفيذية وتتكون عن طريق الانتخاب الحر، فإن عبد الناصر لم يؤمن أبدا بمبدأ الفصل بين السلطات، وكان يعتبره "خديعة كبرى" ! - كما ذكر ذلك أمين هويدى - وكما شهدت عليه سنوات حكم عبد الناصر من دمج فعلى بين السلطتين التشريعية والتنفيذية. وعندما تكون "مجلس الأمة" (فى ١٩٥٧-١٩٥٨) ثم بعد ذلك فى ١٩٦٤، ١٩٦٩ فإن سلطة الاتحاد القومي، ثم الاتحاد الاشتراكي وعلى رأسها عبد الناصر نفسه، كانت حاسمة فى اختيار الذين يرشحون في الانتخابات . وبعد تلك الاحتياطات (!)، كان يتم التدخل على أكثر من مستوى تنظيمى وأمني، للتحكم فيمن يدخلون المجلس، مثل قيام الاتحاد القومي، والاتحاد الاشتراكي، بإغلاق دوائر بعينها على أشخاص مطلوبين لضمان إدخالهم للمجلس !

وإذا كان النظام الديمقراطي يفترض - فى بلد جمهورى - رئاسى مثل مصر - اختيار الرئيس بالانتخاب المباشر، فإن عبد الناصر هو الذى أدخل فكرة "الاستفتاء" على مرشح واحد، مع أنه كان يتمتع بشعبية كانت تخول له التفوق على أى منافس !

وإذا كان النظام الديمقراطي يفترض حرية الصحافة، فإن عبد الناصر اختار تاميم الصحافة، لتكون مجرد مرفق من مرافق الدولة. ولم يكن غريبا مثلا أن صدر قرار "لتخفيف عبء العمالة" في مؤسسة دار التحرير بنقل كتاب مثل عبد الرحمن الشرقاوي ونعمان عاشور وعبد الرحمن الخميسي والفريد فرج وسعد وهبة .. للعمل في مؤسسات غير صحفية في ادارات الشئون العامة !

ولن نتحدث هنا عن الإصرار على إحكام السيطرة على كل مؤسسات المجتمع المدني بدءا من الأندية والاتحادات الرياضية، وحتي النقابات العمالية المهنية، ولا عن مذبحة القضاء في مارس ١٩٦٩ برغم الوعود بمزيد من الديمقراطية بعد هزيمة ١٩٦٧. أما الاعتقالات والتعذيب فنكتفي هنا بقول أحمد حمروش : "يحدثنا التاريخ عن اعتقالات تعرض فيها المعتقلون إلي التعذيب حتي الموت .. دون جريمة أو محاكمة. لاشك أنه كان هناك اعتداء صريح على الديمقراطية من جانب جمال عبد الناصر نفسه الذي كان يوافق على ما يرفع اليه من تقارير المخابرات أو المباحث العامة، ويوقع عليها بالحراسة أو الاعتقال دون مساءلة" !! ..

يتبقي بعد ذلك كله التساؤل المنطقي والمشروع، لماذا رفض عبد الناصر الديمقراطية كنظام لحكمه ؟ الإجابة ليست سهلة، وتحتاج لبحث عميق ليس هنا مجاله. ومع ذلك، ربما كان السؤال المقابل هو: وهل كانت هناك أي عوامل - أصلا - تدفع عبد الناصر لأن يكون ديمقراطيا ؟

الواقع أنه لم يكن هناك في نشأة عبد الناصر، ولا في ثقافته أو

تجربته الشخصية، أو في البيئة المحلية أو الخارجية التي شب فيها، ما يمكن أو يدفعه للإيمان "بالديمقراطية" الليبرالية أو الحماس لها. فأسرته البسيطة المنتمية للفئات الوسطى من الطبقة المتوسطة، ما كان يمكن أن تغرس فيه ثقافة وقيم "الديمقراطية"، التي ارتبطت بالفئات الارستقراطية والعائلات الكبيرة التي سيطرت علي التجربة الليبرالية في ذلك الوقت. بل أن تلك التجربة أثبتت عجزها عن استيعاب قوى الطبقة الوسطى الجديدة الصاعدة، التي تكتسب عيشها من عملها وليس من أملاكها.

وفي نفس الوقت، فإن الفترة التي تشكل فيها الوعي السياسي لدي عبد الناصر كانت - علي الصعيد العالمي - فترة انحسار هائل للديمقراطية في العالم كله، وهذا ما يرصده "هنتنجتون" في تحليله "لموجات صعود وهبوط" الديمقراطية في العصر الحالي حيث لاحظ أن الثلاثينات شهدت انتكاسا عاما عن الديمقراطية في العالم وتحولا تجاه النظم السلطوية والشمولية، كانت أبرز مظاهره الفاشية في إيطاليا، والنازية في ألمانيا، فضلا عن سيطرة الستالينية في الاتحاد السوفيتي. أما في مصر، فإن مثالب التجربة الديمقراطية في ذلك الحين، زاد عليها حقيقة أن القوى السياسية الرافضة - التي تحدتها - والتي ارتبط بها عبد الناصر، كانت هي الأخرى، أبعد ما تكون - في أفكارها - عن الديمقراطية الليبرالية، أي : الشيوعيون، والإخوان المسلمون، ومصر الفتاة !

وفي نفس الوقت ليس هناك ما يدعونا إن نتصور أن الثقافة المحدودة لعبد الناصر الشاب كان يمكن أن تجعله يتجاوز مدلول

تلك الخبرة المباشرة، داخليا وخارجيا، خاصة وأنه لم يقدر له أن يسافر للعالم الخارجي، ولا أن تتاح له فرصة كافية لتثقيف سياسي عميق. أما الثقافة العسكرية بالكلية الحربية، فلاشك أنه كان من شانها إعلاء قيمة الانضباط والانجاز على أية قيم أخرى ديمقراطية أو ليبرالية.

وأخيرا، وكما تثبت ذلك كافة المصادر، فإن الفقهاء القانونيين والدستوريين الذين أحاطوا بثوار يوليو بعد نجاحهم لم يكونوا أبدا - للأسف - حريصين على الديمقراطية، بمقدار حرصهم على التقرب من الحكام الجدد، و "تفصيل" القرارات والقوانين التى تدعم سلطتهم ! ومع ذلك، وأيا كانت الأسباب، فإن النتيجة واحدة، وهى أن زعيمنا المحبوب، جمال عبد الناصر، لم يكن أبدا ديمقراطيا، ولم يهتم على الاطلاق ببناء الديمقراطية مؤسسات أو ممارسات أو تقاليد. ولذلك، ليس من قبيل المبالغة، القول بأن الجهد الذى نبذله الآن فى مصر، لاستكمال وانجاز التحول الديمقراطى إنما يتجه، فى جانب أساسى منه، لاصلاح أخطاء جسيمة فى الإرث الناصرى.

الفصل الرابع

عبد الناصر و المسألة الاقتصادية

إذا كان اختيار عبد الناصر بشأن حكم مصر ونظامها السياسى، يمكن أن يثير الاعتراض من بعض المتحمسين للتجربة الناصرية، الذين يتحفظون علي القول بأن عبد الناصر اختار أن يحكم مصر حكما لاديمقراطيا أو ديكتاتوريا، فإن اختيار عبد الناصر لنظام مصر الاقتصادى ليس محلا للاختلاف حوله !

والقول بأن عبد الناصر اختار النظام "الاشتراكى" الذى يقوم على الدور الأساسي للدولة والقطاع العام، ويقلص القطاع الخاص، ويحل التخطيط القومى الشامل محل المبادرة الفردية والمنافسة مسألة معروفة ومسلم بها. ليس هناك إذن خلاف حول "تحديد" أو "تعريف" خيار عبد الناصر بشأن نظام مصر الاقتصادى، ولكن الخلاف مايزال قائما حتى الآن حول تقييم ذلك الخيار بين من يرون أنه كان خيارا صائبا وملبيا لحاجات المجتمع فى ذلك الوقت، وبين من يرون أنه كان أكبر كارثة المت بالاقتصاد المصرى ومايزال يجاهد للتخلص من آثارها السلبية حتى الآن!

لقد انفرد عبد الناصر بقمة السلطة فى مصر لمدى ست عشر عاما متواصلة بين ١٩٥٤ و ١٩٧٠، ولكن الاختيار الاشتراكى لاقتصاد مصر لم يتبلور فعليا إلا فى منتصف تلك المدة تقريبا، أى فى عام ١٩٦١ مع اعلان قوانين التأميم واسعة النطاق. أما قبل ذلك فقد ظل الاقتصاد محكوما بقواعد الاقتصاد القديم (الاقتصاد الحر) مع بعض التغييرات التشريعية والتنظيمية. وكانت أهم الخطوات الاقتصادية الاجتماعية فى تلك الفترة اصدار قانون الاصلاح الزراعى الأول فى سبتمبر ١٩٥٢، الذى أحدث هزة سياسية واجتماعية تقدمية هائلة

في الريف المصرى، ولكن هذه الخطوة لا تعد ضمن "التحول الاشتراكى"، بقدر ما تدخل ضمن تحديث الريف المصرى والزراعة المصرية، وتخليصه من القهر السياسي والظلم الاجتماعى والنفسى التى انطوت عليها العلاقات شبة الاقطاعية التي سادت فيه قبل الثورة. ولقد بدأت المناداه بهذه الخطوة قبل الثورة مثلما حدث في كثير من بلاد العالم ذات الظروف المشابهة. ولكنها جوبهت باعتراض كبار الملاك، وكان قيام الثورة هو الشرط الذى مكن من التطبيق الفورى الحاسم لذلك القانون.

في هذا السياق نعود لنتساءل : لماذا اختار عبد الناصر الاشتراكية، والدور الكاسح للدولة - كنظام للاقتصاد فى مصر ؟ وكيف تم هذا الاختيار ؟ وماذا أنجز هذا التحويل الاشتراكى لاقتصاد مصر وفيم أخفق ؟ وكيف نقيم الآن بعد ثلاثة عقود من وفاة عبد الناصر، هذا التحول .. فى ضوء المسار الحالي لاقتصاد مصر والتحديات التي يواجهها ؟

نقطة الانطلاق هنا، هى أن موقف عبد الناصر إزاء الاقتصاد المصرى حكمته نفس القاعدة التى حكمت موقفه من كافة القضايا، أى أنه كانت هناك آمال وطموحات وأهداف .. ولكن المشكلة كانت فى كيفية تحقيقها ! انطبق هذا، على الديمقراطية، ومصير النظام السياسى المصرى، مثلما انطبق على الاقتصاد ! وقد تساءل عبد الناصر فى "فلسفة الثورة" : ما الذى نريد أن نصنعه ؟ وما الطريق اليه ؟ وأجاب : "الحق أنى فى معظم الأحيان كنت أعرف الإجابة عن السؤال الأول، (....)أما الإجابة عن السؤال الثانى "ما طريقنا الى

هذا الذى نريد" فأنا اعترف أنها تغيرت فى خيالى كما لم يتغير أى شيء آخر، وأكاد أعتقد أيضا أنها موضع الخلاف الأكبر فى هذا الجيل. وما من شك فى أننا جميعا نحلم بمصير المتحررة القومة، (....) أما الطريق الى التحرير والقوة، فتلك عقدة العقد فى حياتنا"!

الأهداف الاقتصادية

والواقع أن ثورة يوليو لم تعلن عند قيامها أهدافا اقتصادية بالمعنى الضيق ، وكل ما ذكر هو ثلاثة أهداف ذات طبيعة (اجتماعية اقتصادية) ضمن مبادئها الستة، أى : "القضاء على الاقطاع" ، "القضاء على الاحتكار وسيطرة رأس المال على الحكم" و "اقامة عدالة اجتماعية" وعندما تطرق عبد الناصر للحديث فى "فلسفة الثورة" عن الاقتصاد ذكره باعتباره مجالا له أساتذته المتخصصون.

غير أننا لن نحتاج الى اثبات أن ما كان يهم عبد الناصر، من الناحية الاقتصادية منذ اليوم الأول للثورة، إنما تمثل فى ثلاثة أهداف : الأول : القضاء على الظلم الاجتماعى المتمثل فى الفجوة الهائلة بين أقلية شديدة الثراء، وأغلبية شديدة الفقر، وهو ما بدا فى أوضح صوره فى امتلاك نصف فى المائة من الملاك الزراعيين لـ ٣٥٪ من جملة الأرض الزراعية، فى حين كان هناك ٢ر٦ مليون مالك لا تتجاوز حيازتهم خمسة فدادين ويمثلون أكثر من ٩٤٪ من مجموع الملاك ولا تتجاوز جملة حيازتهم ٣٥٪ من مساحة أرض مصر المزروعة، وفى عام ١٩٥٠ كان ٤٤٪ من سكان الريف من الأسر المعدمة (حوالى ٣ر١ مليون أسرة، بدخل سنوى لكل منها حوالى ٢٦

جنيها !) حيث شكل سكان الريف ٦٥٪ من اجمالي السكان. الثاني : رفع مستوى المعيشة عموما لجماهير المصريين، سواء في الريف والحضر، في الطبقات الوسطى والدنيا. وفي منتصف الخمسينيات كان نصيب ٦٠٪ من أفراد الشعب لا يزيد عن ١٨٪ من الدخل القومي بمتوسط دخل يتراوح بين ٤٨ و ٩٦ جنيها (أى بين ٤ و ٨ جنيهات شهريا!) وطوال النصف الأول من القرن العشرين أدى نمو الناتج القومي الى جعل متوسط دخل الفرد الحقيقي يكاد يكون ثابتا طوال تلك الفترة، الى جانب تدني مستوى الخدمات الصحية والإسكانية والتعليمية للغالبية العظمى من المواطنين، وشيوع الأمية في ٨٠٪ من الشعب ! الثالث : تحقيق الاستقلال الاقتصادى في مواجهة سيطرة الأجانب على كافة القطاعات الحيوية في الاقتصاد المصرى. فقد كان النظام المصرفي باكمله (فيما عدا بنك مصر وعدد محدود من البنوك الهامشية) تحت السيطرة الأجنبية، كما كانت قطاعات التجارة الخارجية والطاقة والنقل في أغلبها حكرا على الأجانب وقلة من المصريين المرتبطة بهم. فضلا عن وجود الجزء الأكبر من الصناعة في أيديهم، وكذلك التجارة الداخلية.

التجربة والخطأ

وسعيا الى تحقيق هذه الأهداف لم يكن عبد الناصر يمتلك سوى بعض التوجهات والميول العامة، مثل : النزعة الوطنية الاستقلالية، والنفور من الأغنياء و "الاقطاعيين" المستغلين والمتحكرين، ورفض التفاوت الطبقي الفادح، والرغبة العارمة في انعاش الطبقات الفقيرة والمحرومة. ونقل عبد الناصر ببراعة مشاعره وأحاسيسه تلك الى

الجماهير الشعبية من خلال مخاطبته المباشرة لهم فى المناسبات العامة فأحبوه والتفوا حوله. وسعي عبد الناصر الى تحقيق أهدافه عبر منهج اتسم بما يلي :

أولا : الطابع التجريبى، أو ما أسماه هو نفسه "التجربة والخطأ" ! بسبب أن عبد الناصر - لم تكن لديه كما سبقت الاشارة - أى أفكار أو نظريات متكاملة لتحقيق أهدافه. ومثلما انتقل فى التنظيم السياسي من هيئة التحرير الى الاتحاد القومى فالاتحاد الاشتراكي، وانتقل في الأيديولوجية من توجهات عامة مثل الاتحاد والنظام والعمل، الى الاشتراكية الديمقراطية التعاونية الى الاشتراكية أو الاشتراكية العلمية في الميثاق .. فإنه انتقل فى الاقتصاد من المزج بين دور الدولة والرأسمال الخاص فى الخمسينات (حيث وصف الاقتصاد المصرى فى حديث له في يناير ١٩٥٨ بانه : رأسمالى موجه) الى حتمية الحل الاشتراكى فى بداية الستينيات ! ولعل من الأمور ذات المغزى هنا أن كلمة (التجربة) ! كانت هي الكلمة الأثيرة لوصف مراحل التطور المصرى فى "الميثاق الوطني" : فهي كلها "تجارب" موضوعها الدولة المصرية، والشعب المصرى ! ولذلك لم يكن غريبا أو وضع الخطة الخمسية تم قبل التأميمات، وأن التأميمات تمت قبل أن يصدر الميثاق (بعد صدمة الانفصال السورى) متضمنا "تنظير" التحول الاشتراكى !

ثانيا : الطابع الفردى في اتخاذ كثير من القرارات الحيوية، وفي مقدمتها قرار التأميمات الشاملة عام ١٩٦١ الذى كان حجر الزاوية فى تغيير النظام الاقتصادى. وبداهة، فقد كان التوجه نحو

التامـيمات الواسعـة يلقي معارضـة من الأساتذة ورجال الاقتـصاد التقليـديين، الذين رفض عبد الناصر آراءهم. ويصـاب المرء بالدهشة البالغة للطريقة التي أعدت وأعلنت بها القرارات الاشتراكية بدءا من ١٩ يوليـو ١٩٦١ كمـا يرويهـا أحمد حـمروش : "صدرت كل هذه القوانين بطريقة الصدمة المفاجئـة". اعتمد عبد الناصر في إصدارها على السرية. لم يستشر فيها أعـضاء مجلس قيادة الثورة السابقين، وإنما عـرض الموضـوع للمناقـشـة في جلسـة واحـدة خـاصـة بالأسكندرية حضرها عبد الناصر، وعامر، والبغدادى، وزكريا محيي الدين، وكـمـال الدين حـسين فـقط"! وغـيرت هذه الجلسة مسـار الاقتصاد المصرى برمته لعقود طويلة تالية !

ثالثـا : الأسلوب الإدارى .. والأمني الذى تمت به عملية التـحول "الاشتراكى" والتـى كان يفترض أن تتم في سـياق تحول "فكرى" عمـيق، وبوجود كـوادر "اشتـراكيـة". ولكن التحـول تم في وجود المفكرين والقيادات الاشـتراكية في السجون والمعـتقلات ! وبدا وكأن التـوجهـات السـياسـية والأوامـر الإدارية، كـفيلـة بحل المعضـلات الاقتصـادية بما في ذلك ما سمي بـ "المعادلة الصـعبة" أى : زيادة الانتاج مع زيادة الاستهلاك، وزيادة الادخار ؟

لماذا التأميم ؟

السؤال الجوهرى بعـد ذلك، هو : لماذا اختار عبد النـاصـر التأميم الشامل، والاعـتماد على الدولة في التنميـة وليس القطاع الخاص ؟ الشائع هو أن عبـد النـاصر "اضطر" للتأميم بـعد تقاعس رأس المال الخاص عن القيام بواجبه في التنمية، برغم التسهيلات الكبيرة التي

وفرت له ! غير أن تأمل الأوضاع العامة فى مصر طوال الخمسينيات يفضى بنا إلى تفسير أكثر عمقا ومنطقية! فبعد قيام الثورة، وبالذات مع تولى عبد الناصر مقاليد السلطة فى ١٩٥٤، ظهر الانفصال بين القوة "السياسية" التى آلت الى رجال الثورة والقوات المسلحة، والقوة الاقتصادية التى ظلت فى أيدى كبار ملاك الأراضى، وكبار الرأسماليين فى الصناعة والتجارة والمال. ولذلك، كان جوهر التحرك السياسى لعبد الناصر طوال الخمسينيات هو السعى لإعادة الجمع بين القوة السياسية والقوة الاقتصادية. حقا، لقد اجتهد عبد الناصر وصحبه، فى الخمسينيات، الى طمانة كبار الرأسماليين فى مصر، والإشارة الى حرص الثورة على الحفاظ على "مصلحة العمال، ومصلحة أصحاب الأعمال معا" ! وحفل النصف الأول من الخمسينيات بالعديد من القوانين واللوائح المشجعة لرأس المال الخاص، المحلى والأجنبى. ولكن هذا كله لم يقلل من التصميم، ليس فقط على اخضاع القطاع الخاص لإرادة الدولة، وإنما أيضا المبادرة ببناء قطاع اقتصادى جديد للدولة ذاتها، وهو ما تم من خلال "المجلس الدائم لتنمية الانتاج القومى" الذى نشىء فى سبتمبر عام ١٩٥٢".

غير أن تشكك رأس المال الخاص فى نوايا عبد الناصر زاد بالذات مع اجراءات "التمصير "والاستيلاء على المؤسسات الاقتصادية الأجنبية التى كانت تعمل فى مصر عام ١٩٥٦. فلقد رفض عبد الناصر بقوة أن تؤول تلك المؤسسات للقطاع الخاص المصرى، وفى خطابه فى نوفمبر ١٩٦١ حكى عبد الناصر أن القيسونى (وزير

الاقتصاد في ذلك الحين) جاءه بعد اعلان التمصير ومعه كشف بأسماء رأسماليين مصريين .. "وكل واحد فيهم عايز يخبط شركتين ثلاثة من الشركات المصرة .. وإنما قلت أن جميع الشركات تروح القطاع العام" ! وكما يعلق على ذلك محمد حسنين هيكل فإن "الرأسمالية المصرية .. بدأت تتوجس خيفة، فقد فهمت بوضوح أن توسعها ليس مطلوبا، وإذا كان الأمر كذلك، فإن حصر نشاطها وارد".

وإذا كانت تطرح حجة "التشريعات التى وضعتها حكومة الثورة لتسهيل الاستثمار الخاص، ولم يستجب لها القطاع الخاص"، فإن تلك الحجة تنطوى على خلط بين "التشريعات" المنظمة للاستثمار و "مناخ" الاستثمار، فوجود الأول لا يعنى وجود الثانى بالضرورة. ومن المؤكد أن جل فترة الخمسينيات كانت فترة اضطراب وعدم استقرار سياسى بكل المقاييس، يصعب تصور أنها كان يمكن أن تساعد على جذب الاستثمار المحلى أو الأجنبي، أيا كانت التشريعات والقوانين الموجودة !

اندفع عبد الناصر إذن – بقوة – نحو التاميم، وإقامة الاقتصاد الاشتراكي المتحمور حول الدولة، مدفوعا برغبة فى الامساك بناصية القوة السياسية والاقتصادية معا – غير أنه لاشك أنه كان يعتقد بعمق أن ذلك هو السبيل الأجدى لتحقيق طفرة سريعة وشاملة لتنمية الاقتصاد المصرى. ومن الانصاف القول بأن الفترة نفسها أواخر الخمسينيات وأوائل الستينيات شهدت ازدهارا للاقتصاديات الاشتراكية، وللاقتصاد السوفيتى على وجه الخصوص، الذى

استطاع أن يرسل فى ذلك الوقت أول إنسان الى الفضاء، فضلا عن تحديه وتهديده للعالم الرأسمالى بأكمله، ويذكر هنا أن علاقة عبد الناصر بالزعيم اليوغوسلافى تيتو كانت حاسمة في بلورة قناعاته الاشتراكية. غير أن الأهم من ذلك، كان هو الدعم الفكرى والإعلامى الذى قدمه مفكرو ومثقفوا اليسار، بلا حدود، لعبد الناصر ومشروعه الاشتراكي، بعد أن غفروا له ما لقوه فى سجونه ومعتقلاته من تعذيب واهانات !

حصاد التجربة !

بالرغم من أن عبد الناصر يتحمل مسئولية اختيار الطريق "الاشتراكى" للاقتصاد المصرى فإن من الظلم - كما ذكرنا - تجاهل أن ذلك الطريق كان سائدا فى القطب الاشتراكى فى النظام الدولى فى ذلك الحين، وفى عديد من البلاد النامية الهامة. وكان فيها كلها مفعما بكثير من الآمال والتوقعات. ولذلك فإن اخفاق هذا الطريق يعد ظاهرة "عالمية" قبل أن يكون ظاهرة "مصرية".

لقد أنجز عبد الناصر تقدما ملحوظا فى رأب الثغرة بين الأغنياء والفقراء خاصة فى الريف، بعد أن اختفى كبار الملاك وزادت وتدعمت فئة صغار الملاك. وتحسنت المساواة فى الدخل فى المدن أيضا بفعل الضرائب التصاعدية والحدود الدنيا والعليا للرواتب. واتسعت القاعدة الصناعية وارتفعت حصتها من الدخل القومى من ١٦٪ سنة ١٩٥٢ الى ٢١٪ سنة ١٩٧٠. وفضلا عن ذلك كله، فقد بنى عبد الناصر السد العالى (أعظم انجازاته على الاطلاق) فزاد من الطاقة الكهربية، ومن مساحة الأرض المزروعة. غير أنه فى المقابل،

ظل رأس المال الضرورى للاستثمار شحيحا وسالبا فى آخر سنوات عبد الناصر، وظل مستوى المعيشة لعامة الناس منخفضا، فزادت مثلا نسبة فقراء الريف من ٢٣٪ سنة ١٩٥٨ الى ٤٤٪ فى أوائل السبعينيات. واستمر مستوى الفقر متفاقما فى المدن أيضا، ولم يرتفع متوسط الدخل الفردى إلا بنسبة ٢٫٧٪ سنويا. وظلت تبعية الاقتصاد قائمة، بل ازدادت تفاقما، وظلت الصادرات المصرية فى معظمها من المواد الأولية مع فارق أن النفط أخذ مركز الصدارة محل القطن. وازداد العجز فى توفير المواد الغذائية محليا، وتضخمت أعباء الدولة المالية، وظلت الزراعة عام ١٩٧٠ هى القطاع الانتاجى الأكبر - باستثناء البترول والغاز - وتستوعب أكبر نسبة من الأيدى العاملة (٥٧٪) ولم تتعد حصتها من الناتج القومى ٢٨٪ (أى لم تعد الانتاجية الزراعية سنة ١٩٧٠ أفضل مما كانت عليه عام ١٩٥٢). وأخيرا، فقد طرأ ركود على الاقتصاد المصرى منذ ١٩٦٣ لازمة حتى وفاة عبد الناصر.

غير أن أكثر الجوانب سلبية فى الخيار الاقتصادى لعبد الناصر، كان هو بعض الأفكار والمفاهيم التى قدمت باعتبارها فضائل وطنية واجتماعية فى الستينيات، ونشعر الآن - ونحن فى مقتبل القرن الواحد والعشرين - أن عكسها - بالضبط - هو المطلوب لنهضة الاقتصاد المصرى :

□ ففي حين كان التخلص من المشروعات الأجنبية والاستثمارات الأجنبية من خلال التمصير، علامة على الاستقلال الاقتصادى والعزة القومية فى ظل عبد الناصر فى الخمسينيات، فإننا اليوم عام

٢٠٠٠ نعي أن القدرة على جذب الإستثمارات الأجنبية، وعلى لتفاعل الصحي مع العالم الخارجي، هي العلاقة الأكثر دلالة على قوة الاقتصاد وحيويته !

□ وفي حين كانت "سيطرة" الشعب على وسائل الانتاج وهيمنة الدولة والتقليل من شأن القطاع الخاص .. علامة السمة التقدمية للاقتصاد، وعلى العدل الاجتماعي في الستينيات، فإننا اليوم - عام ٢٠٠٠ - نعي أن تشجيع القطاع الخاص، والمبادرة الفردية، وضمان التنافس بين المشروعات، وبعدها عن الاحتكار - هو الذى سوف ينعش الاقتصاد المصرى وبدفعه الى الأمام !

□ وفي حين سادت في الخمسينيات والستينيات استراتيجية (احلال الواردات) باعتبارها أداة فعالة لتلبية احتياجات "الجماهير" وتوفيرها بأسعار معقولة .. فإننا اليوم - عام ٢٠٠٠ - نعي أن التوجه نحو التصدير، والاستعداد لما يستلزمه من كفاءة انتاجية وتسويقية عالية (وليس مجرد الانكفاء على السوق المحلى) هو فقط ما سوف يهيىء الاقتصاد المصرى للارتقاء الى المستوى العالمي، وتحقيق نقلة كيفية له، تتكافأ مع مستوى آمالنا وطموحاتنا!

وبمثل هذا المنطق الجديد، يمكن أن نحقق الآمال والأحلام التى راودت عبد الناصر بشأن رفاهية شعب مصر، وازدهار اقتصادها، ولكن من خلال خيارات أخرى تختلف بالضرورة عما اختاره عبد الناصر منذ أربعة عقود!

الفصل الخامس

عبد الناصر وسياسة مصر الخارجية



لا تقل خيارات عبد الناصر الخارجية، فيما تثيره من جدل، عن خياراته الداخلية. كذلك فإن المفارقة الهائلة، بين الأهداف والنوايا النبيلة أو المثالية، وبين الوسائل والسياسات المتبعة لتحقيقها .. نجدها أيضا على الصعيد الخارجي، مثلما كانت على الصعيد الداخلي. لذلك، ليس مصادفة أن شهرة عبد الناصر، ومكانته العالية ارتبطت بتوجهاته الخارجية، عربيا ودوليا، مثلما أن اخفاقاته وهزيمته القاتلة ارتبطت أيضا بقراراته الخارجية !

ولاشك - ابتداء - أن عبد الناصر أعاد صياغة سياسة مصر الخارجية، ووضع أسسا إيجابية قوية لها :

من الناحية الأولى، أحدث عبد الناصر نقلة لاشك فيها، بالنسبة لـ "سياسة مصر الخارجية" ! فقبل ١٩٥٢ كان عمر ما يمكن أن يعتبر "سياسة خارجية" مصرية، مستقلة نسبيا، لا يزيد عن ١٦ عاما، وبالتحديد بعد معاهدة ١٩٣٦ مع بريطانيا. ففى ظل السيطرة العثمانية، لم يكن هناك مجال لـ "سياسة خارجية مصرية"، اللهم فى حالة بعض المماليك أو الولاة، ذوى الاتجاهات الاستقلالية، والذين سعوا لإيجاد سياسة خارجية خاصة بهم مثل "على بك الكبير". وفى ظل "محمد على" عرفت مصر طموحا وإنجازا استثنائيا ما لبث أن حاصرته وحجمته القوى الأوروبية. وعندما حصل الخديوى اسماعيل عام ١٨٧٣ على حق مصر فى ابرام اتفاقيات ومعاهدات معينة، كان ذلك مشروطا بعدم الاخلال بمعاهدات "الدولة العلية"، فضلا عن عدم وجود أداة دبلوماسية لممارسة تلك السيادة، حتى إنشاء "نظارة" الخارجية فى ١٨٧٨.

ومع اندلاع الحرب العالمية الأولى، وزوال السيادة العثمانية ووضعها تحت الحماية البريطانية، ألغت بريطانيا وزارة الخارجية المصرية عام ١٩١٤، الى أن عادت مع صدور تصريح فبراير ١٩٢٢. ولو أن التحفظات الأربع التى تضمنها التصريح عوقت تكوين سياسة خارجية مصرية حقيقية ! غير أن تطورات الظروف الدولية فى منتصف الثلاثينات، ثم توقيع معاهدة ١٩٣٦ أتاح الفرصة لأول مرة لبدء تبلور "سياسة خارجية مصرية" حتى مع وجود بند فى تلك المعاهدة يمنع طرفيها من أن يتخذا مواقف -- فى علاقاتهما مع البلاد الأجنبية - أو يبرما معاهدات، تتعارض مع أحكام المعاهدة.

وعلى أية حال، فإن أغلب "سياسة مصر الخارجية" قبل الثورة، إنما اتجه الى حل القضية الوطنية، وتحقيق الاستقلال الكامل عن بريطانيا. وما عدا ذلك، كانت هناك قضايا محددة أثيرت بحكم التطورات الدولية المحيطة بمصر فى ذلك الوقت على رأسها : العلاقات المصرية الإيطالية (بسبب الوجود الإيطالى فى ليبيا، وإثيوبيا، المؤثر على حدود مصر الغربية، وعلى مياه النيل)، والعلاقات المصرية الفرنسية (أى قضية قطع العلاقات مع حكومة فيشى) والاعتراف بالاتحاد السوفيتى، فضلا عن مسألة انضمام مصر لبريطانيا فى الحرب الثانية (والتى عرفت بسياسة تجنيب مصر ويلات الحرب !) أما سياسة مصر العربية، فإن أسسها الثقافية والشعبية أخذت تتجذر منذ بداية الثلاثينيات كصدى للمواجهة العربية - اليهودية فى فلسطين، قبل أن تتجسد فى سياسات رسمية مع دور مصطفى النحاس الأساسى فى بناء

الجامعة العربية، ثم قرار الملك فاروق بخوض حرب فلسطين عام ١٩٤٨.

غير أن عبد الناصر، وقد جاء - ليس فقط كأول مصرى يمسك زمام السلطة في مصر، وإنما أيضا كمعبر عن طموحات جيل جديد، وطبقة جديدة - تصور سياسة مصر الخارجية مختلفة تماما، ومتحررة من كل القيود التى تكبلها، مستندة فقط الى تاريخ مصر، وموقعها الجغرافي. ومن هذا المنظور تساءل عبد الناصر في "فلسفة الثورة" : "ما هو دورنا الإيجابى فى هذا العالم المضطرب، وأين هو المكان الذى يجب أن نقوم فيه بهذا الدور ؟".

وأجاب محددا الدوائر الثلاث الشهيرة لحركة مصر، ودورها فى العالم، أى الدوائر : العربية، والأفريقية، والإسلامية ! ولاشك أن مصر، بزعامة عبد الناصر، انطلقت للحركة النشطة، على تلك الدوائر بحيوية ونشاط غير مسبوقين لتمارس "أدوارها". وزاد عليها - كما جاء بعد ذلك فى "الميثاق" الدائرة الأفرو-آسيوية، والدائرة العالمية أو الأمم المتحدة. وبعبارة موجزة، فإن عبد الناصر استبدل بسياسة خارجية محدودة، مرتبطة بمقتضيات السياسة البريطانية، سياسة خارجية طموحة، تنطلق من تصور "لأدوار" تلعبها مصر، حتى وإن كانت تتجاوز قدراتها وإمكانياتها !

□ **الاستقلال والحياد :**

من ناحية ثانية، وإذا كان عبد الناصر في خياراته الداخلية قد تأثر بعصره، وعبّر عنه فإن هذه الحقيقة تبدو أوضح ما يكون فى

سياسته الخارجية. فقد نبذ عبد الناصر الديمقراطية في حقبة ازدهرت فيها النظم الشمولية والسلطوية في العالم، وحبذ عبد الناصر الاشتراكية في حقبة شهدت صعود الاتحاد السوفيتي والمعسكر الاشتراكي. وبالمثل، فإن تصور عبد الناصر عن دور مصر تزامن مع ازدهار حركة التحرر الوطني في العالم الثالث، بما في ذلك سعي البلاد العربية للتحرر من الاستعمار. وفي الواقع، فإن نشأة عبد الناصر وتبلور وعيه السياسي إنما تمت في قلب المرحلة التي شهدت بزوغ الحركات القومية في آسيا وأفريقيا، بعد الحرب العالمية الأولى (بزعامة أتاتورك في تركيا، وسعد زغلول في مصر، رغاندي في الهند، وصن يات سن في الصين). ثم تزامنت حركته السياسية النشطة، ثم زعامته للثورة مع موجة التحرر الوطني، بعد الحرب العالمية الثانية، والمعارك الضارية التي خاضها عديد من شعوب آسيا وأفريقيا ضد الامبراطوريات الإستعمارية (البريطانية والفرنسية) الآفلة. ولاشك أن تحقيق (استقلال مصر) من خلال جلاء الإنجليز كان هو الهاجس الأول لعبد الناصر. وقد اتقن الجمع بين أسلوب التفاوض مع الإنجليز، جنبا الى جنب مع الضغط عليهم والعمل الفدائي في منطقة القناة. ومع أن عبد الناصر قبل في اتفاقية الجلاء أن يسلم بحق بريطانيا في العودة في حالة تهدد حلفائها في المنطقة، إلا أن ذلك الوضع انتهى بعد معركة السويس عام ١٩٥٦، والغاء معاهدة الجلاء، والإستيلاء على القاعدة البريطانية في القناة. وتحقق لمصر - لأول مرة في عصرها الحديث - استقلالها الكامل.

والواقع أن "أزمة السويس" كانت (مثلما أصبحت أزمة الخليج بعدها بـ ٣٥ عاما!) علامة على افول نظام عالمى، وبزوغ نظام جديد، حيث أسدلت الستار على بقايا الدور القديم "لبريطانيا العظمى"، وكرست على مسرح السياسة الدولية التنافس المتنامى بين المعسكرين الشيوعى والراسمالى. غير أن الأهم من ذلك، أن تلك الأزمة دشنت مشاركة مصر الفاعلة فى ريادة العالم الثالث، بعد أن كانت أسسها قد وضعت بالفعل فى مؤتمر باندونج عام ١٩٥٥. وكانت وقفة مصر عبد الناصر ضد العدوان، وانتصارها السياسى، نموذجا ملهما لبلاد آسيا وأفريقيا وأمريكا اللاتينية، لما يمكن أن تحققه دولة صغيرة تصر على حرية إرادتها. وكان ذلك بدوره هو الأساس المتين الذى قامت عليه حركة الحياد الإيجابى، وعدم الإنحياز، فى السنوات التالية، والتى كان عبد الناصر فى مقدمة قادتها ورموزها بلاشك.

□ **العروبة وإسرائيل:**

ثالثا، أن عبد الناصر، وإن كان ابن عصره أيضا فى تعبيره عن التجاوب المصرى مع العرب، إلا أنه نقل هذا التجاوب الى مرحلة الالتحام والقيادة. ومرة ثانية نلاحظ أن نشأة عبد الناصر، وتبلور وعيه، تزامنت مع حقبة نمو الوعى العربى فى مصر منذ بداية الثلاثينيات بتأثير اشتداد الأزمة فى فلسطين واندلاع الثورة العربية فيها ضد اليهود، فضلا عن نشاط العرب المشرقيين فى مصر، وخروج المثقفين المصريين للمشرق العربى، وتحسن سبل المواصلات مع بلدانه. وانعكس ذلك كله فى اهتمام شعبى ورسمى شامل، على

كل المستويات، بقضية فلسطين، وهو الأمر الذى بلغ ذروته بعد ذلك - كما ذكرنا - فى قيام مصر بزعامة مصطفى النحاس بالدور الرئيسى فى إنشاء الجامعة العربية، ثم قرار الملك فاروق بدخول حرب فلسطين !

لقد اختلف ذلك المناخ جذريا عما كان سائدا قبله بعقدين أو ثلاثة فقط ! فدعوة مصر من أجل الاستقلال فى بداية القرن إنما ارتبطت فقط بالتوجهين : الإسلامى (الأفغانى، وعبده، ورضا ..)، والمصرى (لطفى السيد، قاسم أمين ...) أما التوجه العربى فكان غائبا، أو ذيلا للتوجه الإسلامى. بل الأكثر من ذلك، فإن التوجه العربى الخالص الذى كان يظهر فى ذلك الحين فى الشام، وتبلور سياسيا وعسكريا فى حركة الشريف حسين إبان الحرب الأولى ، وتلقى الدعم من بريطانيا ضد الامبراطورية العثمانية، كان موضع شك من المصريين الذين كانوا يعادون بريطانيا، ونظر بعض زعمائهم الى الدولة العثمانية كحليف لهم. ولذلك كان سعد زغلول فى زعامته لثورة ١٩ على أساس الفكرة المصرية الخالصة هو أيضا ابن عصره، ولا يستحق النقد الذى وجهه اليه عبد الناصر فى الميثاق بأنه لم يتطلع الى الحركة العربية خارج سيناء !

وفى واقع الأمر، فإن معارك عبد الناصر الأولى : صفقة الأسلحة التشيكية، فتاميم القناة، ثم معركة ١٩٥٦ .. جذبت إليه بقوة إعجاب ملايين العرب الذين كانوا يسعون للحصول على الاستقلال، أو يجاهدون لتثبيته. وسرعان ما تجاوب عبد الناصر مع هذا الإعجاب والتأييد، وخاطب الجماهير العربية مشددا على المحاور الثلاثة التى

شكلت آلامها وآمالها : محاربة الاستعمار، والتصدى لإسرائيل، والدعوة للوحدة العربية. ولم يكن غريبا فى هذا السياق أن حصل عبد الناصر على حب وتاييد عربي كاسح لم يحظ به زعيم عربى في التاريخ المعاصر على الإطلاق ! وعندما جسد عبد الناصر هذا الأمل في الوحدة المصرية السورية وصلت شعبيته الى ذروتها، حتى وإن كانت تلك الوحدة قد قامت فعليا على أسس واهية متسرعة، تلاشت مثل حلم جميل عابر !

في هذا السياق العام، كانت مواقف عبد الناصر ضد إسرائيل، باعتبارها كيانا دخيلا مصطنعا، مغتصبا لأرض فلسطين وحقوق شعبها، وتابعا للاستعمار والامبريالية إحدى أعمدة شعبيته العربية. ولكن هذا لم يعن في الواقع - وطبقا لكل الدراسات الجادة لأفكار ومواقف عبد الناصر - أن تسوية الصراع مع إسرائيل كانت على رأس جدول أعماله، بل - على العكس - لقد تصور عبد الناصر ذلك الصراع كعملية تاريخية طويلة ومتعددة المراحل، وأن الفائز في هذا الصراع لن يتحدد على أرض معركة عسكرية، ولكنه سوف يتحدد من خلال عملية المنافسة العربية - الإسرائيلية على بناء القاعدة الاجتماعية - الاقتصادية. ولذلك لم يمتلك عبد الناصر خطة إجرائية لتحرير فلسطين، وإن كان قد اهتم ببناء وتراكم القوة المصرية بشكل عام، والقوة العسكرية بشكل خاص، بدءا من إبرام صفقة الأسلحة التشيكية عام ١٩٥٥، ثم الاعتماد بشكل مطرد على السلاح السوفيتي، وحتى محاولة امتلاك أسلحة غير تقليدية (مثل محاولة تصنيع الصواريخ في مصر، والتي قوبلت برد فعل

هستيرى من جانب إسرائيل).

□ **انفراد بالقرار:**

لا يبارى عظمة الأهداف الخارجية التى توخاها عبد الناصر، إلا قصور كثير من الوسائل والسياسات التى اتبعها لتحقيق تلك الأهداف.

- فلاشك - أولا - أن عبد الناصر انفرد باتخاذ القرارات الأساسية للسياسة الخارجية. وطبقا لواحدة من أفضل الدراسات عن اتخاذ قرار السياسة الخارجية لدى عبد الناصر (محمد السيد سليم، التحليل السياسي الناصرى)، فإن هيكل اتخاذ القرار تمثل فيما يسمى بمجموعة "القائد المسيطر" أى "مجموعة صغيرة من الأفراد، يسيطر عليهم قائد سلطوى واحد يتصرف بمفرده أو بدون تشاور حقيقى مع باقى أفراد المجموعة، كما أنه قادر على اتخاذ أى قرار حتى بدون موافقة أى أو كل أفراد المجموعة" وبحكم التعريف، فإن أفراد المجموعة يشاركون القائد السلطوى معظم آرائه فى السياسة الخارجية، كما أنهم يتلقون المعلومات عن طريقه، وبالتالى، فإن معظمهم يتجه الى تأكيد تفضيلات القائد أو ما يعتقد أنه تفضيلات القائد". والواقع أن هذه المجموعة لم تنتظم فى هيكل رسمى أو دستورى محدد باستثناء فترة مجلس قيادة الثورة (التى انتهت بانتخاب عبد الناصر رئيسا للجمهورية فى ١٩٥٦)، وفترة إنشاء ما سمى بـ "مجلس الرئاسة" فى سبتمبر ١٩٦٢ ،الذى لم يعمل فعليا إلا فى الستة شهور الأولى من تشكيله، قبل أن يفتر حماس عبد الناصر له. أما السلطة التشريعية (مجلس الأمة) أو

أجهزة السلطة التنفيذية الأخرى أو التنظيم السياسى الواحد، فلم يكن لأى منها أى دور يذكر فى قرارات السياسة الخارجية. وكانت قضايا السياسة الخارجية مستثناه من أعمال مجلس الوزراء، أما وزارة الخارجية "فقد اقتصر دورها على رصد الأحداث العالمية، وتقديم التوصيات الفنية للرئيس، وتنفيذ السياسات والقرارات التى اتخذها الرئيس" حيث كانت قرارات السياسة الخارجية تصدر من الرئاسة دون استشارة وزارة الخارجية ! فإذا كان عبد الناصر - وفقا لهذا التحليل - مسئولا عن انجازات السياسة الخارجية وقراراتها الإيجابية الحاسمة، فإنه يظل أيضا هو المسئول عما أصاب تلك السياسة من نكسات وكوارث، لاشك أن أخطرها كان قرار سحب قوات الطوارىء وما أعقبه من تداعيات انتهت بهزيمة ١٩٦٧.

شعبية قاتلة !

من ناحية ثانية، نستطيع الآن أن نقول بدرجة عالية من الثقة، أن عبد الناصر كان فى سياساته الخارجية بشكل عام، وتجاه الصراع العربى الإسرائيلى بشكل خاص، أسير الشعبية الجارفة التى تحققت له فى العالم العربى عقب معركة السويس، حيث بدا بصورة البطل المتحدى للاستعمار والصهيونية، والرافض دوما لأى تسويات أو مساومات. لقد حرص عبد الناصر على الحفاظ على هذه الصورة أمام الرأى العام العربى أو أمام "الجماهير" العربية، مهما كان الثمن أو الأساليب، حتى وإن تناقضت فى كثير أو قليل مع جوهر كثير من سياساته التى كانت معتدلة، وحريصة.

وعلى سبيل المثال، وفيما يتعلق بالصراع مع إسرائيل، فإن

الإنسان يصاب بالدهشة الشديدة، لدى قراءة العديد من خطب عبد الناصر الجماهيرية وتصريحاته الموجهة للنخب العربية، بل وبعض البيانات العربية التي شارك فيها، والمليئة بالتشدد والإصرار على "تحرير فلسطين" !

ولم يتورع عبد الناصر عن أن يصف "الحبيب بورقيبة"، عندما تحدث عام ١٩٦٥ عن إمكانية الاعتراف بإسرائيل والتعايش معها بأنه "خادم للاستعمار والصهيونية" وأنه "باع الوطن العربي" ! وفي هذا السياق، يفيض الدكتور حسن نافعة (في دراسة ممتازة له في العدد القادم من "السياسة الدولية") في سرد هذا الجانب من سلوك عبد الناصر، ويذكر أنه عندما عقد مؤتمر القمة العربي الأول بالقاهرة في يناير ١٩٦٤ بدعوة من عبد الناصر أعلن البيان الذى صدر عنه "اعتبار أن قيام إسرائيل هو الخطر الأساسي الذى أجمعت الأمة العربية بأسرها على وقفه .. وإن على الدول العربية أن تضع الخطط اللازمة، لمعالجة الجوانب السياسية والاقتصادية والإعلامية - حتى إذا لم تحقق النتائج المطلوبة، كان الاستعداد العسكرى العربي الجماعى القائم، بعد استكماله، هو الوسيلة الأخيرة العملية للقضاء على إسرائيل نهائيا" !

لقد تناقضت تلك التصريحات والبيانات النارية والعنترية - كما ذكرنا - مع جوهر سياسة عبد الناصر الفعلية تجاه إسرائيل والتى قامت على أساس المواجهة الحضارية الشاملة بعيدة المدى للخطر الإسرائيلي، وعدم وضع أى خطة عاجلة "لتحرير فلسطين". غير أن هذا التناقض يثير ملاحظتين هامتين : أولهما، أن عبد الناصر كان

دوما عرضة "لابتزاز" من النظم والأحزاب "الثورية" العربية ..، والتي دأبت - بشكل مؤسف ومريب - على المزايدة على سياسات وأقوال عبد الناصر، وعلى أن "تعيره" بالتخاذل في مواجهة إسرائيل، وخاصة فيما يتعلق بالسماح بمرور السفن الإسرائيلية في خليج العقبة، وهو ما تكرر بعد ١٩٦٧ عندما قبل مبادرة روجرز ! ومن المنطقي أن نتصور أن سلوك عبد الناصر المعلن كان - على الأقل في جانب منه - رد فعل لتلك المزايدات المشبوهة ! غير أن الأخطر من ذلك - ثانيا - هو أن تلك التصريحات زودت إسرائيل، بمبررات قوية لأن تعد نفسها لأسوأ الاحتمالات وأن تخطط لضرب عبد الناصر في أقرب فرصة. وقد لاحت تلك الفرصة، كثمرة ناضجة سهلة، عندما تورط عبد الناصر في طلب سحب قوات الطوارئ الدولية من سيناء وبدا أمام العالم وكأنه يحشد القوى العربية للهجوم على إسرائيل ! وفي صباح الخامس من يونيو ١٩٦٧ صدرت الأهرام وفي صدر صفحتها الأولى تصريحات عبد الناصر "نحن أحر من الجمر انتظارا للمعركة، لكي نجعل العدو يفيق من الأوهام ويواجه الحقيقة العربية وجها لوجه" !

البناء الداخلي :

وأخيرا يتبقى التساؤل حول علاقة سياسة عبد الناصر الخارجية، بأوضاع مصر الداخلية. فلقد ذكر عبد الناصر في "الميثاق" أن "السياسة الخارجية لشعب الجمهورية العربية المتحدة هي انعكاس أمين وصادق لعمله الوطني" أي أن الطابع "الوطني" و "التقدمي" لسياساته الداخلية كان لابد وأن ينعكس

على سـياسة مـصر الخـارجيـة. غير أن مـا هو أهم من ذلك، يثـيره سؤالان أخيران، وهما : هل استندت طموحات عبد الناصر الخارجية الى امكانيـات مصـرية حـقيـقـية وكـافيـة .. أم أن كـثيـرا من تلك الطموحات والسياسات كـانت على حساب الشعب المصرى، والدولة المصـرية ؟ إن حـرب اليمن وتداعـيـاتهـا وظروفهـا هى واحـدة من القضايا الكبرى التى كانت - ومازال تثـير - هذا التساؤل ! غير أن من المؤكد بشكل عام أن قصور الانجاز الداخلي، والعـيوب الجسيمة التى شابت النظام الناصـرى سياسيا واقـتصاديا، جعلت كـثيرا من سـياسـاته الخـارجـية غـيـر مـستنـدة الى أساس مـتين من القـوة والامكانيـات يبررها، ويدعـمهـا ! أما التـساؤل الثـانى فهـو - على العكس : هل كـانت السيـاسات الخـارجية النـاصرية، تخـدم دائما مقتضـيات البناء الداخلى وتدعيم الاقتصـاد المصرى ؟ والاسهام فى رفاهية الشـعب المصرى وتقدمه ؟ إن حالة تامـيم القناة وبناء السد العالى تشير بالإيجـاب عن هذا السؤال، ولكن ذلك لم يكن هو الحال دائما في الكثير من القرارات والسياسات : العربية أو الدولية!


الناشر: دار مصر المحروسة
6 .00
053
ح